

دليل المناضل
دراسات عربية

٣

منظمة ٢٣ مارس

مناقشات حول تطور المجتمع المغربي



مناقشات حول
تطور المجتمع المغربي

دليل المناضل
دراسات عربية - ٣ -

منظمة ٢٣ مارس

مناقشات حول
تطور المجتمع العربي

دار ابن خلدون

حقوق الطبع محفوظة

دار ابن خلدون

كورنيش المزرعة - بناية ريفيرا سنتر

بيروت هاتف ٣١٢٣٣٥

ص.ب. ١١٩٣٠٨

مقدمة

يهدف هذا النقاش الى التعرض لاهم مرتكزات التقرير الايديولوجي الصادر عن المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، باعتبار هذا التقرير يعطي صورة متكاملة عن اختيارات الاتحاد الاشتراكي ، والاسس التي صيغت على أساسها هذه الاختيارات وباعتبار أن بيننا وبين هذا التقرير خلافتات جوهرية، بات مطروحا عرضها على جميع المناضلين وجماهيرنا الشعبية .

وما يجب التأكيد عليه في هذا المجال اننا اعتمدنا وسنعتمد على الاسلوب الجدي والايجابي في النقاش ، هذا الاسلوب الذي يعمل جادا على الانطلاق من نصوص وممارسات القوى السياسية التي سنناقش أطروحاتها ، عوض السقوط في تحليل النوايا ، او الصاق كليشيهات او السب والشتم الرخيصين، أو تقديم المعلومات السرية الى السلطات الرجعية الشيء الذي لم يتورع البعض عن استعماله ضدنا .

ان تمسكنا بهذا الاسلوب مع القوى الوطنية والتقدمية
آت من كونه الاسلوب الوحيد الذي يمكن من الوصول الى
الحقيقة ، والذي يعرضها غير مشوهة على المناضلين وعلى
جماهير شعبنا الكادح ، وآت كذلك من اعتقادنا الراسخ أن
الاسلوب السلبي في النقاش ، انما يعبر بشكل واضح عن
تخلف وجمود وضيق أفق أصحابه ، غير المعزول طبعاً عن
المنطلقات الطبقية والاختيارات السياسية . وان الاسلوب
الايجابي في الصراع والنقاش سيفرض نفسه حتماً على كل
المناضلين الذين سيجذرون مواقفهم ضد النظام القائم .

تمهيد

١ - يلاحظ الدارس « للتقرير الايديولوجي » وعبر صفحاته العديدة ، وعبر التوضيحات المكتوبة حوله ، يلاحظ هياما وعشقا لـ «الخصوصية» ، وغراما بـ «التميز والاصالة» ، وانتقادا متكررا لمرددي « القوالب الجامدة. » « والنصوص المعزولة » ، باعتبارها منهجا وهدفا « قوامها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيمااتهم وجهاز الدولة الذي يكون جهازا في خدمتهم، وتحت مراقبة تنظيمااتهم الحزبية والمهنية » .

فما هي حقيقة هذه « الخصوصية » ؟ وهذا « التميز » ، « والاصالة » ؟ هل يعني ذلك ضرورة الانطلاق من واقع بلادنا الملموس أم يعني شيئا آخر غير ذلك ؟

وهذا « المنهج الاشتراكي » ، ما هو نصيبه من العلمية والجدلية ؟

هذه الاسئلة وغيرها ، سنحاول الاجابة عليها من خلال
العرض لاهم دعائم التقرير الايديولوجي : تاريخ المجتمع
المغربي ، مفهوم الدولة ، التحليل الطبقي ، الثورة الديمقراطية
الوطنية والثورة الاشتراكية ، الحزب .. الخ .

(٢) - وان تقديم النقاش حول « التقرير الايديولوجي »
والخط العام للاتحاد الاشتراكي ، لا يتأتى من التقيد فقط
بنصوص التقرير ، بل يفرض التعرض أيضا لخطب وكتابات
وتصريحات زعمائه التي قد يكون بينها وبين التقرير بعض
التناقض ، او تضيف اليه توضيحا ، مثل تصريح السيد
بوعبيد لمجلة « الحوادث » اللبنانية : « نحن نريد أن يتطور
النظام الملكي حتى يصبح المغرب دولة ملكية دستورية ،
الدستور الذي لم يطبق حتى هذه الساعة ينص على ذلك » .
(خط التشديد منا) .

(٣) - يضاف الى ذلك ، أن النقاش النظري والاستراتيجي
قد لا يوضح عمق الخلافات أو الاتفاقات بالشكل المطلوب ،
وتبقى الممارسة العملية هي المحك الذي يظهر زيف المواقف من
أصليها ، ولذلك ، فسنعمل على مناقشة بعض الممارسات
العملية للاتحاد الاشتراكي منذ مؤتمره الاستثنائي وحتى
المدة الاخيرة .

« ان التحرر من اسار المفاهيم والقبليات الايديولوجية
والتحليلات الصورية المجردة ، التي تضيف على نفسها طابعا

علميا مزيقا ، معناه القيام بتحليل دياليكتيكي يتناول كل العمليات التطورية التاريخية المشخصة ، التي تمد كياننا الاجتماعي - الاقتصادي بخصائصه النوعية الاساسية ، وتحدد شكل تطوره ، اسلوب هذا التطور . بهذا النوع من التحليل الملموس ، وبه وحده ، ، نتمكن من أن نحدد لنضالنا التاريخي ، اختيارات واضحة واستراتيجية دقيقة ، ومهاما مستعجلة ، مبنية على المعطيات الموضوعية المتجددة المتغيرة ، وبالتالي نتمكن من اكتساب رؤية موضوعية سليمة لمصالح جماهيرنا الشعبية » . (التقرير : ص.٤٧) .

من هذا المنطلق الصحيح ، ننطلق مع التقرير ، لنرى الى أي حد أخلص له واضعو التقرير في تحديد استراتيجيتهم .

وسنبداً معه مناقشة الجزء التاريخي ، الذي يدرس المجتمع المغربي قبل الاستعمار المباشر .

يركز التقرير الايديولوجي على الفترة السابقة مباشرة للاستعمار المباشر ، هذا دون اهمال بعض الالتفاتات للمراحل الاخرى ، ولكنها تبقى التفاتات عابرة في الغالب . ويستنتج التقرير من ذلك :

— أن مغرب ما قبل الاستعمار ، قد سادت فيه البنيات الاجتماعية الجماعية القائمة على أساس علاقات انتاج مؤسسة

على التضامن بين عناصر الجماعة (القبيلة او الدوار) .

— أن الاقتصاد كان زراعيا مطبوعا بطابع الكفاف ،
وأن الظاهرة العامة هي الملكية الجماعية للأرض التي « تتحكم
في توزيعها المؤسسات الجماعية » الممثلة للجماعات .

— أما التجارة والصناعة الحرفية ، فقد كانت هامشية ،
لم تتعد المتاجرة بمنتجات الرفاهية ، ولم تتجاوز الصناعة
الحرفية البسيطة تصريف منتجاتها في الضواحي القروية
المجاورة .

— أن هذه البنيات الاجتماعية — الاقتصادية قد تميزت
بالركود ، وأن أسباب الركود راجعة من جهة ، الى العزلة
والحذر من طرف المغرب تجاه أوروبا الصاعدة المتربصة
بالموطن المغربي ، وراجعة من جهة ثانية ، الى ضعف انتشار
النقد في البادية ، وعدم تراكمه في أيدي الفلاحين لان التداول
كان محدودا جدا .

ان ملاحظاتنا الجوهرية على هذا الجزء من التقرير
الايديولوجي ، تتلخص في كونه لم يخلص للمنهج التاريخي
الجدلي ، وذلك لكونه لا يتتبع تطور المجتمع المغربي تاريخيا ،
ويقتطع بشكل تعسفي مرحلة معينة من التاريخ المغربي ،
 ويفصلها عن المراحل السابقة .

فالقول ان الاقتصاد المغربي قبل الاستعمار، كان اقتصادا زراعيا مطبوعا بطابع الكفاف ، يتجاهل ، ويحاول تشطيب واقع عنيد ما زال لحد الان متشبثا بالبقاء ، هذا الواقع هو واقع المدن المغربية العظمى التي تلالأت عبر قرون طويلة ، هذه المدن ليست نتاج اقتصاد زراعي مبني على الكفاف ، فأني حظ سعيد زرعها وسقاها حتى أزهرت وأعطت ما أعطت من ثمار ؟

وهذه العزلة التي عاشها المغرب في القرون الاخيرة ، حين أصبح الخطر الاوربي ماثلا ، والتي يفسر بها التقرير الايديولوجي ، بالاضافة الى ضعف التبادل وضعف انتشار النقد وسط الفلاحين ، هذه العزلة لم تكن موجودة في القرون السابقة ، فما السبب في عدم تفجر البنيات الاجتماعية - الاقتصادية الراكدة في تلك المراحل ؟

وهذا الصراع المحتدم الطويل ، سواء بين القبائل ، او بين دول شمال أفريقيا ، أو في إطار الدول المغربية المتعاقبة ، وفي صفوف « الاسر الحاكمة » ، وهذه الثنائية : المخزن - السبيبة . . . ما هي الاسس الموضوعية لكل ذلك ؟ ان هذه الظواهر لم تبرز فقط عندما اصبح الخطر الاستعماري محدقا بالمغرب ، وبالتالي ، فلا يمكن تفسيرها فقط بالدين أو بالدفاع عن الوطن .

ان القول ان « المهم في الامر هو أن المغرب لم يعرف

نظاما اقطاعيا شبيها أو قريبا من أسلوب الانتاج الاقطاعي الاوروبي الذي نبع من صلبه النظام الرأسمالي الغربي . لم تكن هناك سيطرة تتمتع بقوة القانون ، سيطرة تتغلغل في وعي الجماهير الفلاحية ، وتسمح للسيد الاقطاعي بأن يقطع « سلميا » جزءا من ناتج العمل ، كما لم تكن هناك ايضا أوليجارشية اقطاعية قوامها طبقة منظمة تتسلسل فيها السلطات عموديا ، وتتوفر على جهاز القمع وعلى مراتب كهنوتية موازية » (التقرير : ص ٥٧)

ان هذا القول لا يكفي ، ولا يقدم في تفسير وتحليل البنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية قبل الاستعمار . لانه لا أحد يمتلك اطلاقا عاما على التاريخ المغربي ، يستطيع القول ان المغرب قد شهد قبل الاستعمار نمط الانتاج الاقطاعي . ولان المطروح هو تحليل طبيعة وصيرورة البنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية ، وتفسير عوامل ركودها ، لاحبا في التفسير ، وبحثا عن المعرفة من أجل المعرفة ، بل وأساسا ، من أجل تفسير ظاهرة التخلف التي جاء الاستعمار وركزها وعمقها .

وفي اطار المساهمة في الاجابة على الاسئلة المطروحة أعلاه ، نقسم خلاصتنا المركزة عن تاريخ المجتمع المغربي الى مراحل ، ويشمل القسم الاول المرحلة التاريخية التي

ستستمر حتى القرن الرابع عشر ، والقسم الثاني حتى حلول
الاستعمار المباشر ، والقسم الثالث يشمل مرحلة الكفاح
الوطني ضد الاستعمار المباشر . مع التأكيد على أن هذه
الخلاصات لن تكتمل الا بتحليل طبيعة الدولة المغربية قبل
الاستعمار المباشر الذي سنقوم به في فصل خاص .

الفصل الأول

خصوصية المرحلة القبلية في المغرب

لقد تمثلت البنيات الاجتماعية المغربية أساسا في القبائل الزراعية والرعوية المتنقلة ، وشكلت هذه القبائل المتماسكة مرحلة انتقالية من مجتمع المشاعة البدائية اللاتطبقى ، الى المجتمع الطبقي . فلم تظهر فيها بصفة عامة مظاهر تمايز أفقي واضح ومقنن بين عناصرها . هذا لا يعني ان المساواة كانت معممة ، بل هناك مراتبية لصالح الشيوخ والرؤساء ، وهذه المراتبية تضعف وتقوى لتصل الى تهديد تماسك القبيلة بالانفجار ، وذلك حسب وضعية وتطور كل قبيلة .

فالقبائل الرعوية المتنقلة التي اشتغلت بالتجارة ، اكتسبت قوة عسكرية واقتصادية خصوصا بعد سيطرتها على طرق التجارة الصحراوية . وهذه القبائل أفرزت مراتبية

واضحة تمثلت في نضج ارسنقراطية قبلية تجارية وعسكرية
ولان هذه المراتبية لم تتحول في اطار القبيلة الى تمايز
وانشطار طبقي ، لعدة أسباب سنبينها بعد قليل ، فقد
استطاعت هذه الارسقراطية توظيف تضامن وتماسك القبيلة
لبسط سيطرتها على القبائل والمناطق ، وتأسيس الدول العظمى
(المرباطون ، الموحدون . الخ) ولكن هذه «القبائل السائدة»
منذ استيلائها على السلطة ومع التطور الاقتصادي
والاجتماعي ، تنحو نحو مزيد من تمايز ارسقراطيتها ،
وانعزالها عن القبيلة الام ، او عن جزء اساسي منها ، تتجه
- حفاظا - على دولتها ومصالحها - الى الاعتماد على قبائل
وأحلاف اخرى .

وبذلك تخسر هذه الارسقراطية القبلية القوة التي رفعتها
الى السلطة ، ويضعف تضامن القبيلة التي يتحضر جزء
منها . كل ذلك ، والقبائل الاخرى محتفظة بتماسكها ، فتستفيد
أقواها من ضعف السلطة المركزية ، وتبدأ بالسيطرة على
طرق التجارة ، والاستيلاء على السلطة .

في هذه العملية المتكررة ، لا تتحلل البنيات القبلية بل
سرعان ما تنتكس عملية التحلل وتعود القهقري ، وبالتالي
لا تنشأ طبقة سائدة قوية على المستوى الوطني .

١ - ان السيطرة الرومانية والبيزنطية التي فجرت مثل
هذه البنيات في عدة بلدان احتلتها ، وأقامت فيها الملكيات

الزراعية الكبرى، هذه السيطرة لم تعمّر طويلا في المغرب، ولم تستطع تجاوز بعض الموانئ والمناطق القريبة منها، هذا في وقت تراجعَت فيه القبائل المغربية نحو المناطق الداخلية الجبلية والصحراوية، وظلت محافظة على تماسكها القوى تقاوم المحتلين •

٢ - أما بعد الفتح الاسلامي، فان الفاتحين العرب لم يغرسوا في المغرب حكاما أجانِب عنه، مدعِمين بكل وسائل الحكم، وذلك بسبب عامل البعد، وبسبب المستوى الاقتصادي الذي كان عليه المغرب، والذي لم يجتذب اليه هجرة عربية كبيرة منذ البدء، كما حصل في الشام ومصر وغيرهما، وبسبب التماسك القبلي نفسه في المغرب، هذا التماسك الذي جعل اخضاع المغرب بالشكل الذي أخضعت به باقِى المناطق في الشرق، في منتهى الصعوبة •

وهكذا، لم يدم الارتباط الهش للمغرب بالدولة العربية المركزية في الشرق، بل سرعان ما تلاشى • وقد وجد الدعاة الخوارج وسط البُنىات الاجتماعية الجماعية في المغرب المتميزة بنوع من « الديمقراطية القبلية » تربة خصبة لنشر مبادئ المذهب الخارجي، واثارة القبائل المغربية ضد السلطة المركزية في الشرق، وقطع الصلات السلطوية بها •

٣ - انتشار الاقتصاد الرعوي : ان انتشار الاقتصاد الرعوي في المغرب ليجد شروطه في جزء هام منها في الوضع

الجغرافي للمغرب ، في وجود سهول واسعة تصلح للرعى ، وجبال للانتجاع والاحتماء في حالة الخطر ، دون التعرض حتى لضياح القطعان الشيء الذي لم يكن ممكنا ضمانه للزراعة البسيطة .

ويضاف الى ذلك ، حاجة التجارة القافلية الى القبائل الرعوية المتنقلة ، باعتبارها أكثر اعتيادا على التنقل، ومتوفرة على وسائل هذا التنقل ، وغير مرتبطة بأرض زراعية تفرض استقرارها فيها ، وانشغالها بالسهر الدائم عليها .

ويضاف أيضا ، غياب ضرورة تكتل سكان المغرب ، من أجل استمرار عيشهم ، لانجاز المشاريع الكبرى ، كما حدث في مصر والصين مثلا ، حيث تطويع الطبيعة (السدود والسواقي) يفترض طاقات تتجاوز طاقات القبيلة . بل كانت القبائل المغربية تستطيع العيش من الزراعة البسيطة ، ومن الرعي والتجارة .

هذه الاسباب أفقدت الاهتمام بالارض وتطوير زراعتها الا في حالات قليلة أثناء استقرار الدول العظمى .

٤ - وهناك عامل آخر وثيق الارتباط بالاقتصاد الرعوي، ساهم في الحفاظ على تماسك القبائل المغربية ، هذا العامل هو استمرار تسليحها ، وتقدم اتقانها لفنون القتال ، الشيء الذي حال بشكل كبير دون سيطرة « الاسياد العسكريين » المحتكرين للمسلح والقتال ، وحال دون سقوط الفلاحين تحت « حماية »

هؤلاء وهيمنتهم ، مثلما حدث لجزء من الفلاحين في الشرق العربي في أواخر الدولة العباسية وما بعدها ، أو مثلما كان الامر - كسبب من الاسباب الهامة - في ظهور الاقطاعية في أوروبا .

لم يحدث ذلك في المغرب نظرا لما سبقت الاشارة اليه ، الا في حالات قليلة واستثنائية في بعض المناطق القريبة من المدن التي يضعف فيها التماسك القبلي ، وتظهر فيها بعض حالات اللجوء من طرف بعض الفلاحين الى طلب الحماية من رؤساء احدى القبائل .

٥ - ان العامل الذي لعب دورا هاما ، في هذه المرحلة التي نتحدث عنها والمرتبط بالعوامل السابقة ، في بقاء البنيات الجماعية في المغرب متماسكة راکدة هو عامل التجارة البعيدة المدى .

ان جزءا لامعا من تاريخنا لا يمكن فهمه مطلقا ، بدون التعرض لهذا العامل الهام . ان اعظم الدول المغربية وأروع المراحل التاريخية انما قامت على هذا الاساس على اساس التجارة البعيدة المدى (تجارة الذهب القادم من افريقيا السوداء) ، وخصوصا منذ القرن التاسع الميلادي الذي تحولت فيه طرق التجارة هذه نحو المغرب ، والى حدود القرن الرابع عشر الذي تحولت فيه هذه الطرق نحو مصر .

بل ان الشرط الحيوي لقيام الدول المغربية طوال هذه
المحلة كان هو استيلاء قبيلة معينة على طرق التجارة ، وبعد
هذا الاستيلاء ، كان يسهل بسط النفوذ على المغرب وعلى كل
افريقيا الشمالية والاندلس .

ان دور الوسيط في التجارة البعيدة المدى بين افريقيا
السوداء وأوروبا وغيرها ، الذي لعبه المغرب ، كان مصدر
الدخل الاساسي لدولة العظمى ، وذلك عن طريق الضرائب
المفروضة على القوافل والاسواق والموانئ ، وعن طريق
القوافل التجارية التابعة مباشرة للحكام .

وفي ظل هذه التجارة ، نشأت ونمت وتضخمت المدن
وبهذا الصدد يقول ايف لاکوست في كتابه عن العلامة ابن
خلدون (١): «كانت المدن الكبرى التي تشكل مركز التجارة الكبير
تستمر في تمثيل دور هائل في حياة افريقيا الشمالية، وتبقى في
كل دولة هي محاور الحياة الدينية ، والثقافية والسياسية ،
وتجذب عددا كبيرا من التجار المسيحيين والشرقيين . لقد
كانت تضم مجموعات من الناس جد كثيفة نسبيا ، في ذلك
العصر . كان عدد السكان في كل من تلمسان وقسنطينة
وبجاية ، يتراوحون بين ٤٠ ألفا ، و ٥٠ ألفا ، وكانت مراكش
تضم زهاء ٦٠ ألفا ، وتضم فاس مئة ألف . وكان سكان هذه
الحاضرات الكبيرة جدا متداخلين : فهناك أولا سكان متنقلون.
من ريفيين يأتون من القرى لاسباب دينية أو تجارية ، أو لانهم

(١) العلامة ابن خلدون - ايف لاکوست - ترجمه الى العربية الدكتور

ميشال سليمان ، صدر عن دار ابن خلدون - بيروت .

طرائد عدم الاستقرار ، أما السكان الاصليون ، فكانوا يشكلون عدة فئات منها : الموظفون والجنود الذين يحتلون القسبة (المحلة الرسمية) والمثقفون والحرفيون . وكانت تتحلق حول المسجد الكبير ، وهو قلب المدينة ، مختلف الاسواق المتخصصة (وهي شوارع التجارة والحرف) . كانت التجارة الأكثر غنى ، تتجمع قرب المسجد ، أما الحرف الوسخة أو الضاجة ، فانها كانت تقام في الضواحي » . (ص ٤٤) .

وفي ظل هذه التجارة وعائداتها الهائلة ، خفت بشكل كبير الضرائب على الفلاحين ، الشيء الذي ساهم ، زيادة على الاستقرار ونمو التبادل ، في تطوير نسبي للزراعة في عدة سهول مثل سهل سوس ، وفي ضواحي المدن ، وان مثال الحوز في عصر الموحدين مثال بارز في هذا الشأن .

والجدير بالذكر في هذا السياق ، ان التطور الزراعي النسبي ، وتطور الحرف ، كانا مشروطين أساسا بالواقع الذي خلّفته التجارة البعيدة المدى ، بالارستقراطية التي نشأت في أحضانها ، ولذلك فانهما سيخبوان بمجرد ما سيتحول اتجاه التجارة البعيدة المدى عن المغرب .

يقول الدكتور سمير أمين في كتابه « التطور اللامتكافئ » : « هذه التجارة تربط بين مجتمعات لا تعرف بعضها البعض ، أي تربط بين منتجات يجهل كل من المجتمعين كلفتها بالنسبة للآخر ، وبين منتجات نادرة ، لا يمكن تعويضها . وتحلّ الفئات الاجتماعية التي تقوم بهذه المهمة

موقعا يمكنها من الاحتكار ، ويساعدها بذلك على تحقيق
أرباح عالية •

وتلعب التجارة البعيدة دورا حاسما حين يكون الفائض
الذي يمكن للطبقات المسيطرة محليا ان تؤمنه من المنتجين في
الداخل محدودا • بسبب تطور القوى المنتجة وقساوة الظروف
البيئية أو بسبب المقاومات الشديدة للجماعة القروية •

في هذه الحالة نجد أن التجارة البعيدة تساعد عن
طريق الربح الاحتكاري الذي تبيحه ، على انتقال الفائض من
مجتمع الى آخر • وهذا الفائض المنقول ، يمكن أن يكون
أساسا ، ويشكل بالنسبة للمجتمع الذي يستفيد منه ، القاعدة
الرئيسية لثروة وقوة الطبقات القائدة • ويمكن أن يتوقف
مصير حضارة ما بأكملها على هذه التجارة • وأن يدفع تغير
خطوط التبادل التجاري الى الانحطاط لبعض المناطق ، أو
بالعكس ، الى ازدهار مناطق أخرى ، دون أن يكون لهذا أي
أثر هام على تطور القوى المنتجة أو على تدهورها • (ص
١٨) •

وهكذا ، فإن الحضارة الزاهية المغربية والشمال
افريقية ، ودولها العظمى ، حتى القرن الرابع عشر ، وأثناء
فترة عابرة في عهد السعديين ، لم تكن قائمة على الفائض
المنتج محليا ، بل قامت على دور الوسيط في التجارة البعيدة

المدى، وما أن انعدمت شروط استمرار القيام بهذا الدور ، حتى
تغير الوضع .

ومن هذا المنطلق ، فإن تأكيد « التقرير الايديولوجي »
على ضعف التبادل وبالتالي ، ضعف انتشار النقد ، كعامل من
العوامل التي أبقت البنيات الاجتماعية – الاقتصادية راکدة ،
هو تأكيد خاطيء ، ذلك لان انتشار النقد وحده لا يكفي لذلك .
خصوصا اذا كان مصدره هو دور الوسيط في التجارة البعيدة.
المدى . يقول التقرير :

« وحتى في المناطق التي عرفت انتشارا نسبيا للملكية
الفردية ، فإن الارض لم تكن تنتقل بين الايدي للتجمع في شكل
ملكيات كبيرة واسعة ، نظرا لان تداول العملة في البادية كان
ما يزال في مرحلة الاولى ، حتى القرن التاسع عشر ، وأيضا
لان التبادل الواسع الذي تقتضيه آلية الاقتصاد التجاري ، لم
يكن موجودا الا في حدود ضيقة ، الشيء الذي لم يكن يسمح
بالتراكم النقدي في ايدي الفلاحين ، ذلك التراكم الضروري
لقيام ملكيات زراعية واسعة ومركزة ، يضاف الى ذلك
عدم استقرار الزواج وتأثير قوانين الميراث الاسلامية » (ص
٥٧) .

على العكس ، لقد لعب ، تراكم الثروات النقدية الهائلة
الآتية من التجارة البعيدة المدى ، دورا معرقلا لتفجر البنيات
الاجتماعية – الاقتصادية الجماعية ، وذلك نظرا :

لكون الارستقراطية القبلية العسكرية والتجارية كانت تجد في عائدات التجارة البعيدة المدى ما يغنيها عن تملك وسائل الانتاج ، كما وجدت الدول المتعاقبة حتى القرن الرابع عشر ، في هذه العائدات ما يغنيها عن تشديد نهبها للفائض الداخلي البسيط .

وهكذا ، بقيت وسائل الانتاج بسيطة وجماعية ففي الاغلب الاعم ، واستمرت البنيات الاجتماعية الجماعية متماسكة ، واستمرت الارستقراطية القبلية العسكرية والتجارية تعيش من دور الوسيط في التجارة البعيدة المدى ، حتى تحولت طرق التجارة الصحراوية نحو الشرق .

الفصل الثاني

المجتمع المغربي قبل الاستعمار المباشر

لقد رأينا في الفصل الاول كيف ان التقرير الايديولوجي في قسمه التاريخي ، لا يتحدث تقريبا ، ولا يحلل البنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية قبل القرن الرابع عشر ، وبذلك يقفز عن مرحلة لامعة من تاريخنا ، ويفشل في اكتشاف الاسس التي قامت عليها الدول المغربية العظيمة ، ويلغى من حسابه واقع المدن الضخمة التي ما تزال تتحداه بعناد الواقع . ونتيجة لذلك ، فما كان بإمكانه أن يرقى الى فهم أسباب ركود البنيات الاجتماعية - الاقتصادية الجماعية ، فظل يحوم حول السطح ، ضاربا في العمق المنهج الجدلي التاريخي السذي يدعى الاتكاء عليه . وسنرى فيما بعد ما اذا كان هذا التعسف على المنهج الجدلي التاريخي آتيا من ضعف في الاستيعاب ،

أم آتيا من اختيارات ايدولوجية وسياسية مسبقة ، انطلاقا
من موقع طبقي معين .

وفي هذه الحلقة سنساهم في القاء بعض الاضواء على
المرحلة الممتدة من القرن الرابع عشر الى حلول الاستعمار
المباشر .

وسنبداً بعرض الافكار الرئيسية الواردة في التقرير
الايدولوجي :

(١) - استمرار ركود البنيات الاقتصادية - الاجتماعية
الجماعية القائمة على التضامن والمعتمد على اقتصاد الكفاف
الزراعي .

(٢) - العزلة عن التقدم التكنولوجي بسبب حذر
المغاربة « الشديد من محاولات التدخل الاستعماري الذي كان
يريد النفاذ باسم «الاصلاحات» والعزلة عن «الحركة الثقافية
السياسية الاصلاحية التي عرفها الشرق العربي آنذاك ، نتيجة
العلاقات التي ربطتها مع أوروبا بورجوازية عربية
ناشئة ... » .

وضعية العزلة والدفاع هذه « هي التي تشرح لنا اسباب
بقاء البنيات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية السائدة آنذاك
في بلادنا ، رأكدة تقاوم كل تغيير، بل بعيدة عن اي تغيير .. »
(٣) - ظهور بورجوازية جنينية هامشية ، يعتمد جزؤها
الاسفل القديم على الربا ، والمتاجرة بمنتجات الصناعة
التقليدية مع الفلاحين ، « في حين كانت الفئة العليا ، والتي

تشكلت خلال القرن التاسع عشر ، تجنى أرباحها من ترويج
المنتجات البيتية المستوردة من أوروبا ، والمحدودة كما وكيفا
بسبب مشكلة الأمن . ٠٠٠ ان هذه البورجوازية كانت تتألف من
كبار موظفي الدولة ، أو من كبار التجار المرتبطين بهم ، ولقد
كان هؤلاء يتعرضون دوما للمصادرة من طرف الجهاز
الحاكم . ولذلك سارعوا الى الاستفادة من قوانين الامتيازات
الممنوحة للدول الاجنبية فدخلوا في حمايتها زرافات
ووحدا « .

(٤) - نظرا لكون المغرب منذ القرن الخامس عشر ظل
هدف الغزاة الاوربيين ، ونظرا لكونه شكل كيانا مستقلا عبر
تاريخه الطويل (١١) قرنا) ، ونظرا لبنياته الاجتماعية
الجماعية . نظرا لذلك ، فقد كان الدفاع عن الوطن هو
المحور الاساسي لتحرك المغاربة ونضالهم ، ونشؤ دولهم أو
سقوطها ، وكان المحور الثاني للتحرك والصراع ، انطلاقا من
طبيعة البنيات الاجتماعية ومن المفهوم الاسلامي للدولة ، هو
النضال ضد الاستبداد . « وهكذا فالدفاع من أجل حماية
الوطن ، والنضال من أجل ما نسميه اليوم بالديموقراطية ،
كانا يعنيان شيئا واحدا طوال عصور تاريخ شعبنا ، هذا
الشعب الذي بقيت روحه مطبوعة بتقاليد الحذر والمبادأة » .

(٥) - حل الاستعمار المباشر بواسطة المبشرين
والقناصل و«المساعدات التقنية والقروض والمعاهدات المفروضة،
السرية منها والعلنية ، الدولية والثنائية . الخ . وأخيرا ،

الغزو البري والبحري • ثم جاءت بعد ذلك معاهدة «الحماية»
لتكرس هذا الواقع •

٦) - وقد استمرت مقاومة شعبنا للغزو الاستعماري
سنة قرون ، اي طيلة العصر الذي كانت فيه الفروق
التكنولوجية تسمح بالمقاومة •

ونستطيع أن نركز مجمل هذه الافكار في كون المغرب
ظل يقاوم الغزو الاجنبي لمدة ستة قرون ، وفي كون الاساس
الذي قامت عليه الدول المغربية في هذه المرحلة ، والاساس
الذي حدد مواقف الشعب منها ، هو دورها في النضال
الوطني ، وفي تطبيق المفهوم الاسلامي للحكم • ومقاومة
المغاربة للغزو الاستعماري هي التي فرضت عزلة المغرب عن
العالم الخارجي ، الشيء الذي يفسر استمرار ركود البنيات
الاجتماعية - الاقتصادية ، والنضال ضد الغزاة أو المخزن
المتقاعس في الوقوف في وجههم ، أو المستبد في علاقته بالقبائل
هو ما يفسر الحركات المستمرة ، حركات القبائل أو الحركات
الدينية الإصلاحية • ولقد استمرت مقاومة الغزاة الى الحد
الذي لم تعد تسمح فيه الفعروق التكنولوجية بين المغاربة
وبينهم بذلك •

وانتقادتنا لهذا القسم ، نجملها فيما يلي :

١ - السقوط في نزعة مثالية تقديسية لتاريخنا • وما من

شأن هذه النزعة الا أن تعمى أصحابها عن الفهم الموضوعي لتاريخ مجتمعنا ، وقد أعمت هذه النزعة بالفعل أصحاب التقرير الايديولوجي عن ادراك وفهم وتفسير واقع التشتت والتجزئة وانعدام الاستقرار . وعوض ذلك ، ألصقوا لكل مظاهر التشتت والتجزئة وانعدام الاستقرار ، لافتات الوطنية والديموقراطية . وحسبهم ، يمكن ادراج تحركات الكلاوى والمتوكي وغيرهما تحت اللافتتين العزيزتين الوطنية والديمقراطية .

١ - ونظرا لهذه النزعة المثالية التي تطمس الابصار ، وتحول دون الفهم الصحيح ، فهاهم أصحاب التقرير يسقطون في خطأ كبير عندما يفسرون ركود البنيات الاجتماعية - الاقتصادية ومقاومتها للتغيير ، بالعزلة والدفاع ، وهذا ولعمري منتهى الضحالة والتبسيط فهم يفكرون بهذا الشكل الكاريكاتوري : لقد استمرت البنيات الاجتماعية - الاقتصادية راكدة ، ولكن دخول الاستعمار المباشر فجرها اذن ، لو تجاوز المغرب موقف العزلة والحذر والدفاع ، وتغلغل الاستعمار قبل ١٩١٢ بكثير ، لتغيرت البنيات الراكدة .

ان جذر الخطأ آت من عدم فهم الواقع المعتمد اقتصاديا اجتماعيا سياسيا وثقافيا، والذي كان يعيشه المغرب منذ القرن الخامس عشر . ان تغيير البنيات الاجتماعية .. الاقتصادية باستثناء حالات الغزو المباشر أو غير المباشر ، انما تلعب فيه

العوامل الداخلية الدور الرئيسي • بل ان وضع العزلة الذي عاشته اليابان في القرنين الاخيرين ساعدها بشكل هام على التطور نحو الرأسمالية « الاصلية » • صحيح ان البنيات التي كانت سائدة في اليابان قبل انتقالها الى الرأسمالية ليست شبيهة ببنياتنا • ولكن الجوهرى في هذا النقاش هو أن العزلة ، أو العوامل الخارجية ما كانت في يوم من الايام هي العامل الرئيسي في تغير أو ركود بنيات اجتماعية – اقتصادية معينة ، باستثناء حالات الغزو المباشر او غير المباشر • وقد رأينا في الحلقة الماضية كيف ان التجارة البعيدة المدى رغم أهميتها ، ورغم استمرارها عدة قرون ، لم تغير البنيات الاجتماعية والاقتصادية المغربية •

٣ - وفي نفس الاتجاه ، ولان المنطلق مثالي ، يفشل التقرير الايديولوجي في معرفة أسباب هزيمة النضال الوطني الذي دام ستة قرون ، ولا يجد شيئاً يبرر به ذلك غير «الفوارق التكنولوجية التي لم تعد تسمح بالمقاومة » رغم أن هذا المبرر تسفهه كل تجارب الماضي والحاضر ، تجارب شعبنا وتجارب شعوب عديدة • ويبقى الاساسي الذي لا يلتفت اليه التقرير في نزعة المثالية ، هو تعرية الواقع الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي الذي يعتبر عاملاً ثانياً رئيسياً في دخول الاستعمار بالاضافة الى العامل الرئيسي الاول وهو صعود الرأسمالية الاوروبية وتوجهها الحتمي نحو الاستعمار وقوتها الهائلة لانجاز ذلك •

٤ - وبالنتيجة ، يتحاشى التقرير الايديولوجي رصد التغيرات التي طرأت على المخزن في صيرورة النضال الوطني والصراع الاجتماعي ، والتي جعلته في الاخير يلتقي موضوعيا مع الاستعمار .

وسنحاول البرهنة على ما نذهب اليه، بعرض الخلاصات التالية حول المرحلة التاريخية ابتداء من القرن الرابع عشر الى دخول الاستعمار .

تحول طرق التجارة البعيدة

منذ القرن الرابع عشر ، تحولت طرق التجارة الصحراوية نحو الشرق ، نحو مصر ، الشيء الذي شكل قاعدة ، بالاضافة الى زراعة وادي النيل المتطورة ، قامت على أساسها قوة الممالك في هذه المرحلة . وفي هذه الاثناء ، انطفأت سجلماسة التي شكلت عبر قرون عديدة ذلك المركز التجاري الهام المتحكم في طرق التجارة مع «السودان» ومفتاح السيطرة الاقتصادية والسياسية على المغرب وشمال افريقيا .

وقد ترافق ذلك تقريبا مع نهوض البرجوازية الماركنتيلية باكتشافها لاميركا وطريق الهند عبر رأس الرجاء الصالح ثم سيطرتها على هذه المناطق والطرق ، وتبع ذلك غزو الشواطئ المغربية والاستيلاء على أهم الموانئ من طرف البرتغاليين والاسبان .

وبذلك فقد المغرب ، والعالم العربي بصفة عامة ، دور
كوسيط احتكاري في التجارة البعيدة المدى ، وانحطت الى
الحضيض حضارته المذللة السابقة .

هذا الواقع الجديد : تحول طرق التجارة الافريقية نحو
مصر ، ثم سيطرة البورجوازية الاوربية الصاعدة عليها وعلى
سواها ، والغزو الاستعماري لشواطئنا وبعض مناطقنا
الاخرى ٠٠٠ هذا الواقع الجديد ، بالاضافة طبعا الى نوعية
البنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية الراكدة ، هو المفتاح
لفهم وتحليل التطورات التي مرت بها بلادنا الى غاية سقوطها
تحت وطأة الاستعمار المباشر .

تفاقم التشتت والتجزئة

ان المتتبع لتاريخ الدول المغربية منذ عهد بني مرين
مرورا بالوطاسيين والسعديين والعلويين ، لن يجد فترة شملت
فيها سيطرة هذه الدول المغرب كله ، فبالاخرى شمال افريقيا .
فما أن يفزع سلطان من اخضاع قبيلة أو منطقة حتى تنتفض
اخرى ، وما يتوجه لقمع الانتفاضة الجديدة ، حتى تنتفض
القبائل التي أخضعت سابقا . أما عند موت السلطان ، فإن
الامر يصبح أدهى ، وتطل رؤوس المطالبين بالعرش من كل
جهة ، مدعمة بجزء من القبائل ورجال الدولة والعلماء
والزوايا ، هذا بالاضافة الى تمردات المطالبين بالعرش في
حياة السلطان .

ففي عهد المرينيين مثلاً ، في الفترة ما بين ١٣٥٨ - ١٤٦٥ ، مر على كرسي السلطنة ١٧ سلطاناً ، اغتيل سبعة من هؤلاء السلاطين ، وعزل عن العرش خمسة واستمر على العرش حتى مات بشكل طبيعي خمسة سلاطين فقط ، وكان من هؤلاء اطفال تتراوح اعمارهم عند اعتلائهم كرسي السلطنة ما بين خمس وعشر سنوات .

وهكذا أصبحت ظاهرة « السبية » - المخزن خلال كل هذه المرحلة ظاهرة مزمنة دائمة . وقد كانت بلاد « السبية » تضيق وتتسع حسب قوة قمع الدولة ، وحسب انتعاشها الاقتصادي ، وحسب التهديد الاستعماري وموقف الدولة منه . ولكن الاساسي أن ظاهرة بلاد « السبية » لم تغب طوال هذه المرحلة .

ان تفسير هذا الواقع ، يمكن في تلاشي الاساس الاقتصادي الذي كانت تقوم عليه القبائل القوية التي شكلت الدول العظمى هذا الاساس الذي تمثل في السيطرة على طرق التجارة البعيدة المدى ، وجنى العائدات الهائلة من ذلك ، هذا الاساس الذي مكن الدول العظمى من تدعيم قوتها العسكرية السياسية ، واصطناع القبائل الحليفة ، وتطوير أوضاع السكان في المدن والبادي ، بتخفيف النهب وتحقيق الاستقرار ، وتطوير نسبي للزراعة والحرف ، وتنشيط الثقافة والعلوم نتيجة لذلك .

هذا التلاشى ، كما قلنا ، ابتدأ منذ المرينيين ، وتعمق
ياحتلال الموانئ المغربية ، وبذلك :

– ازداد تماسك القبائل ونفورها من الخضوع ، نتيجة
لانعدام امكانيات ظهور القبائل القوية القادرة بفضل قوتها
الاقتصادية والعسكرية على بسط نفوذها على ماعداها من
القبائل .

– ازداد النهب ، واشتدت وطأة الضرائب المختلفة على
القبائل وعلى سكان المدن ، الشيء الذي أدى ، بالاضافة الى
كثرة الاضطرابات وضعف التبادل ، الى تراجع خطير في
الزراعة والصناعة ، وأدى في نفس الوقت الى تقوية
الاتجاهات التمردية من طرف القبائل .

النضال الوطني

صحيح ما جاء به التقرير الايديولوجي حول الدور
الحاسم الذي لعبه النضال الوطني ضد الغزاة الاجانب، سواء
في جمع شتات القبائل المتصارعة ، أو في عزل واسقاط دول
متقاعسة واعلاء دول جديدة . وصحيح ايضا ان الانتصارات
الكبيرة على الغزاة كانت تنعش بشكل هام وضع الجماعات
والدول المحركة والقائدة للنضال الوطني ، فمن الناحية
الاقتصادية على الخصوص ، كان تحرير الموانئ ينعش
التجارة نسبيا رغم الحصار البحري الاوربي ، ورغم الحصار

البري من الشرق (الاتراك في الجزائر آنذاك) ، كما كانت الفترة العابرة التي استعاد فيها السعديون جزءا من السودان عامل تدعيم اقتصادي وسياسي وعسكري لدولة هؤلاء ، خصوصا اذا أضيفت الى ذلك انتصاراتهم المدوية على البربغاليين (وادي الخازن) .

ولكن ما يجب ابرازه ، هو أن الاتجاه الوحدوي الذي كان يقوى أثناء مواجهة الغزاة الاجانب ، لم يكن يصمد ويرسخ خارج هذا الاطار ، نظرا لما أشرنا اليه من استمرار تماسك القبائل ، والضعف الاقتصادي والسياسي والعسكري ، وتشديد النهب نتيجة لذلك من طرف دول هذه المرحلة بصفة عامة .

وهكذا ، فقد كان التشتت والتجزئة اللذان يضيقان ويتسعان ، بالاساس نتيجة للازمة البنيوية التي كان يعيشها المغرب : نتيجة التركيب القبلي للمجتمع ، ونتيجة الاقتصاد الزراعي الرعوي البسيط الذي بقي عند مستوى التركيب الاجتماعية ، ولم يتجاوزها ليفجرها بشكل عميق ، ويولد طبقة قوية تستطيع توحيد البلاد اقتصاديا وسياسيا ، توحيدا ليس محدودا فقط في رد الغزوات الاستعمارية ، وليس محدودا فقط في الدين الواحد . .

الإشراف والزوايا

لم يكن صدفة ، بعد توالي الدول القائمة على القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لقبائل رئيسية خصوصا دول المرابطين والموحدين والمرينيين ، لم يكن صدفة أن يظهر تحول جديد في اصل ومميزات الاسر الحاكمة بعد الوطاسيين (السعديون ، العلويون) .

فالدولتان الاخيرتان لم تقوما على كاهل القبيلة الاقوى . بقدر ما قامتا على أساس : فئات تمتلك بعض المميزات الايديولوجية المهمة في ذلك الوقت (النسب الشريف ، الاطلاع على الدين) الشيء الذي كان أساسيا نظرا للدور الذي يلعبه الدين وما يرتبط به في مواجهة الغزاة غير المسلمين والحفاظ على الاستقلال .

وبالفعل ، فقد لعبت هذه الفئات ، طبعا بالاعتماد على بعض القبائل دورا فعالا في النضال الوطني ، ومن هنا تأهلت لإنشاء الدول .

ان هذا التحول الجديد يثبت ما سجلناه سابقا حول غياب الشروط التي كانت في المرحلة السابقة تتيح امكانية ظهور « القبائل السائدة » . وهذا لا يعني أن السعديين لم يعتمدوا في أنشاء حكمهم على بعض القبائل ، بل يعني أن الاعتماد على القبيلة بالاساس لاقامة الدول لم يعد ممكنا بل

أصبح الامر يقتضي توفر « امتيازات » ايدولوجية أكثر من السابق ، هذا زيادة على البروز في النضال الوطني .

وفي هذه المرحلة أيضا ، ظهرت ثم انتشرت الزوايا في كل جهات البلاد ، وهذه الظاهرة لعبت بالفعل أدوارا هامة في النضال ضد الغزاة الاوروبيين ، كما لعبت أيضا دورا في وقف النفوذ العثماني الطامح الى التسلل الى المغرب . كما لعبت بعض الزوايا دورا نشيطا في تدعيم نفوذ السلاطين العلويين في بعض القبائل والمناطق ، وساهمت في نشر الثقافة الدينية بالاساس .

ولكن دورا خطيرا قد لعبته هذه الزوايا او جزءا كبيرا منها ، ولم يذكره أو يشير اليه التقرير الايدولوجي إنسياقا مع نزعته المثالية التقديسية لتاريخنا .

فقد لعبت أغلب الزوايا دورا في تركيز المحلية والتجزئة وتوسيع دائرة بلاد السبية ، لا فقط ضد السلطة المتعاسة عن النضال الوطني ، بل ضد السلطة بصفة عامة وذلك ناشئ بالضبط من منافسة هذه الزوايا للدولة المركزية سياسيا ودينيا ، وبمنافستها لها اقتصاديا . وفي هذا الباب فان الثروات التي كانت تستحوذ عليها الزوايا كانت هائلة ، وأغلبها كان عبارة عن ضرائب تأخذها من القبائل ، سميت تلطيفا بـ « الزيارة » او « الهدية » . كما كانت ثروة الزوايا تتشكل في جزء منها من دور الحماية للقوافل التجارية ، هذا الدور الذي كانت تضطلع به بعض الزوايا مستغلة في ذلك

نفوذها الديني ، هذا بالاضافة الى الاستفادة ، بالنسبة للزوايا
غير المتناقضة جذريا مع المخزن ، من أموال الاحباس .

وهكذا ، فقد كانت أغلب الزوايا تشجع المحلية والتجزئة
لأنها تستمد منها قوتها الاقتصادية والسياسية والدينية : وقد
صرح احد شيوخ الزوايا الوزانية لاحد الاستعماريين : « نحن
الوزانيين نريد أن نكون سادة مناطقنا . اننا لا نرفض دفع
الضرائب قحسب ، بل ان من حقنا أن نستلم الضرائب
لصالحنا » .

كما لعبت كثير من الزوايا دورا رجعيا في تشويه الاسلام
وتحويله الى طرق لا تحصى من « الجذب » والغيوبة
و « الازكار » .

هذا بالاضافة الى دور العمالة المستترة أو المفضوحة
والذي لعبته بشكل فعال بعض كبريات الزوايا ومشاهير
الشيوخ . فقد كانت مثلا الزوايا الوزانية المشهورة سباقة الى
طلب الحماية الاجنبية ، والركوع للحماية الفرنسية . هذا
وستلعب الزوايا الكتانية ، بعد دخول الاستعمار المباشر ،
دورا رهيبا في العمالة له . وقد سئل شيخ الزوايا الكتانية
عن الدور الفعال الذي لعبته الزوايا في النضال ضد الاستعمار
وعن دور العمالة المفضوحة الذي تلعبه بعضها أثناء الاستعمار
فأجاب : بأننا نريد النظام والاستقرار ، ولما تحققنا من أن
الفرنسيين لا يريدون الا مصلحة شعبنا ، فقد وقفنا الى
جانبهم .

محاولات التوحيد والاصلاح وفشلها

لقد بذلت هذه المرحلة التي نتحدث عنها جهودا مضنية من اجل فرض سيطرتها على كل المناطق والقبائل المغربية ، وقد شملت هذه المحاولات اكثر من جبهة :

فعلى المستوى الوطني ، ومن اجل تحرير الموانئ المغربية التي أصبحت هدف الغزاة الاسبان والبرتغاليين منذ عهد بني مرين ، شنت الدول المتعاقبة نضالا مريرا في هذا الاتجاه ، وكان هذا النضال بطبيعة الحال يأخذ درجة اتساعه او ضيقه او تخاذله حسب قوة كل دولة في كل مرحلة من مراحلها ، الامر الذي كان يصل ببعض هذه الدول اثناء ضعفها الى حد التقاعس الذي لم يكن من شأنه الا ان يحفر قبرها .

وعلى المستوى الاقتصادي ايضا بذلت جهود كبيرة اعتمدت حينما محاولة السيطرة من جديد على طرق التجارة الصحراوية ، كما حدث بشكل عابر في عصر المنصور الذهبي ، واعتمدت في اغلب الاحيان الزيادة في الضرائب العادية (التي يقررها الاسلام) ، وفرض الضرائب الجديدة مثل المكوس على الابواب والاسواق والمتاجر ، او مثل « الهدايا » المفروضة على القبائل (من الامثلة التي أوردها جاك بيرك في كتابه البنيات الاجتماعية في الاطلس الكبير ، ان ظهيرا سلطانيا صدر سنة ١٨٨٤ لتنظيم الضرائب ، حدد لقبيلة سكسيوة كضرائب وخدمات ما يلي: ١٢١٥ مثقالا (نقود) في

الاعیاد ، ٥٠ كبشا في عيد الاضحى ، ٢٠٠ دجاجة + البيض ،
قنطار من الفواكه ، السخرة في انشاء السواقي المخزنية ،
المشاركة في « الحركة » بشريا وماديا) .

هذا بالاضافة الى تقوية القوات البحرية (القرصنة)
والسيطرة على الموانئ ، ومحاولات فرض الامن وحماية
القوافل التجارية .

وقد كانت أجراً المحاولات ما أقدم عليه المخزن العلوي
في القرن التاسع عشر من احتكار التجارة الخارجية بواسطة
تجار تابعين للمخزن (تجار السلطان) الذين كان أغلبهم
من اليهود .

وعلى المستوى السياسي والعسكري ، اعتمدت دول
هذه المرحلة على جزء من القبائل ومنحتها الكثير من الامتيازات
مثل الاعفاء من الضرائب ومنح الاراضي ، واسناد الوظائف
الهامة لعناصر منها ، هذه القبائل سميت « قبائل الجيش » .
كما اعتمدت بعض هذه الدول في بعض المراحل على تجنيد
المرتزقة من « العبيد » الافارقة بالاساس ، هذا زيادة على
الاعتماد على الزعماء والاعيان المحليين وربطهم مصالحا
بالدولة ، وتكليفهم اساسا بجباية الضرائب ، وكانت أجراً
المحاولات هي محاولات السلطان اسماعيل العلوي التي
استهدفت اعتمادا على مرتزقة « البواخزة » ، نزع اسلحة

القبائل التي لا تشكل جزءا من قبائل الجيش ، وربطها بالارض والزراعة .

وقد وصلت محاولات الاصلاح العسكري الى « التفتح » على « الاساليب والتقنيات الاوربية » ، وفتح المجال امام الدول الاستعمارية ، وخصوصا فرنسا للتحكم في الجيش المغربي .

ووصلت محاولات الاصلاح السياسي ، مع تطوّر الاحتجاج ضد الغزو الاستعماري ، وضد تقاعس المخزن ، الى فرض « المجلس الاستشاري » المكون من العلماء والاعيان .

وعلى المستوى الديني حاولت الدول المتعاقبة، وخصوصا السعديين والعلويين ، اضعاف نفوذ « الاشراف » الآخرين ، ونفوذ الزوايا . وكان الاسلوب الاساسي المعتمد في ذلك ، هو نشر المذهب المالكي ، وفرض القضاء الاسلامي الرسمي ، هذا بالاضافة الى تفتح السلاطين العلويين على السلفية الصاعدة في الشرق العربي ، والجزيرة اساسا . وقد بذلت محاولات اخرى ، عندما أصبح نفوذ الزوايا لا يقهر ، تركزت في العمل على كسب ومساندة بعض الزوايا وهكذا سنجد ان اغلب السلاطين العلويين في القرن التاسع عشر ، كانوا مرتبطين بزوايا مختلفة و « اخوانا » فيها .

وقد كان الفشل الذريع مصير هذه المحاولات المختلفة

فقد تفاقمت الوضعية الاقتصادية باتساع حركة التمرد القبلي (وهناك حركات دعمت من طرف الاستعماريين كحركة الروكي بوحمارة ، وهذه الحركة طبعا ليست وطنية ولا ديموقراطية . اللهم الا اذا كان للتقزير الايديولوجي مفهوم للوطنية والديموقراطية لا نعلمه) ، واتساع دائرة السبيبة ، وحرمان المخزن من الضرائب ، هذا الحرمان الذي زاد منه التجاء اعداد هامة من التجار الى الحماية الاجنبية ، يضاف الى ذلك « التعويضات » الباهظة المفروضة على المخزن بعد هزائمه امام الفرنسيين والاسبان ، وفي كل مناوشة شعبية ضد « رعاياهما » ، والقضاء على البقية الباقية من التجارة الصحراوية بعد استعمار الجنوب المغربي وافريقيا السوداء الشيء الذي جعل المخزن ينبطح متهاككا امام القروض الاجنبية . ثم يفتح البلاد على مصراعيها للغزو الاستعماري ويسلمه كل مفاتيحها .

ونفس المصير بالنتيجة ، كان نصيب المحاولات السياسية والعسكرية والدينية . فموظفو الدولة بمختلف درجاتهم . كانوا يتقاضون اجورهم نهبا من الشعب فظيما ، وما كانت الدولة تستطيع دفع اجورهم من ميزانيتها ، وكان طبيعيا ان يفسلوا في ابقاء نفوذ الدولة على اوسع القبائل والمناطق . والجيش تتضاءل وتتوقف اجوره ، ثم يفجره التدخل الاستعماري للتحكم فيه ، كل ذلك أضعف بشكل كبير « هيبة » الدولة وأفشل جهودها ضد زعماء الزوايا .

وهكذا سقط المخزن بالتدريج راکعاً تحت اقدام الاستعمار الفرنسي والاسباني ، بعد ان استنفذ كل امكانيات الصمود ، وأصبحت مصلحته في البقاء في هذه المرحلة مرتبطة بالاستعمار المباشر .

وقد قررت هذه النتيجة عوامل داخلية شرحناها اعلاه ، تلخصت في طبيعة البنيات الاجتماعية – الاقتصادية الجماعية الراكدة ، وعوامل خارجية تمثلت بالاساس في صعود الرأسمالية ووصولها الى مرحلتها العليا : الامبريالية .

ولتبيان اهمية هذه العوامل الداخلية التي اثرت بشكل كبير في المصير الذي آل اليه المغرب – اما العوامل الخارجية ، فلا احد يجادل فيها – نشير اولاً الى النجاح الكبير نسبياً الذي عرفته اصلاحات محمد علي في مصر ، هذه الاصلاحات التي اعتمدت على انتاج زراعي متطور ، وتمايز طبقي واضح ، اساسه الملاكون الكبار والفلاحون الصغار والعمال الزراعيون هذه الاصلاحات التي وصلت الى انشاء جيش قوي وخلق بذور صناعة واعدة ، بالاضافة الى التطويرات العلمية والثقافية . ورغم ذلك ، فما كان بالامكان النجاة من السقوط تحت السيطرة الاستعمارية .

ونشير ثانياً ، الى الصعود المتأخر للرأسمالية اليابانية ، على انقاض بنية اجتماعية – اقتصادية قطاعية ، مستفيدة في ذلك من عوامل العزلة والبعد عن مراكز الرأسمالية في

اوروبا ، الشيء الذي مكنها رغم تأخر صعودها من النجاة
من الاستعمار .

وهكذا ، فالمسألة في الحقيقة لا تتوقف عند المستوى
التكنولوجي المائل بشكل هائل لصالح اوروبا الرأسمالية بل
المسألة هي مسألة بنيات اجتماعية - اقتصادية اكثر توجهها
نحو التجزئة المحلية ، خصوصا بعد زوال العوامل الخارجية
الاقتصادية (التجارة البعيدة المدى) التي كانت تشكل الاساس
المادي لظهور القبائل القوية، وبالتالي، الدول المغربية العظمى .
هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، فالمسألة هي مسألة صعود
الرأسمالية وتجاوزها الحدود القومية وتحولها الى امبريالية .

وهكذا، فلم تكن كل الصراعات والتحركات تتمحور فقط
في النضال الوطني والديموقراطي ، رغم النصيب الهائل من
التحرك والتأثير الذي حظى به النضال الوطني، والنضال ضد
تعسف السلطة . لكن اضطرابات وتحركات لا تحصى انما
كان مصدرها الطبيعة القبلية المميزة للمجتمع المغربي الاكثر
نفورا من السلطة المركزية ، اللهم الا القبائل المستفيدة من
المخزن . يضاف الى ذلك ان تحركات هائلة ، مثل تحركات
قوات الجنوب ضد الهيبة ، ومثل تحركات الروكي بوحمارة ،
لا يمكن نهائيا ان ننعتها بالوطنية . هذا ، بالاضافة الى دور
كثير من الزوايا لا في تركيز التجزئة وحسب ، بل في دور
العمالة للاستعمار الذي لعبه بعضها بشكل نشيط .

والخلاصة ، ان النظرة المثالية التقديرية لتاريخنا التي اعتمدها التقرير الايديولوجي ، ما كان بإمكانها ان تنجز تحليلا علميا للبنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية ، وما كان بإمكانها ان تفسر العوامل التي قررت سقوط بلادنا تحت الاستعمار المباشر ، والتقاء مصلحة المخزن في الاخير مع المصالح الاستعمارية .

لقد انطلقنا في مناقشة التقرير الايديولوجي للاتحاد الاشتراكي من المنطلق الصحيح الذي حدده التقرير نفسه : هذا المنطلق الرامي الى تجاوز المسبقات والصيغ الجامدة ، والهادف الى تحليل الوقائع والبنيات في تطورها وصيرورتها التاريخية من اجل فهمها فهما صحيحا والعمل على تغييرها ثوريا . نقول ، لقد انطلقنا مع التقرير الايديولوجي من هذا المنطلق وذلك : لنرى الى اي حد اخلص لمنطلقاته المنهجية ، وبالتالي نجاحه او فشله في تحليل خصوصيات المجتمع المغربي عبر تطوره . كل ذلك طبعا بهدف الفهم والتفسير الصحيح لظاهرة الاستعمار بشكليه المباشر وغير المباشر ، بهدف تفسير ظاهرة التخلف وتحليل تعقيداتها الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية ، ومن ثم تحديد الاتجاه العام للثورة المغربية ، وتكتيكات المرحلة .

وقد رأينا لحد الآن ، من خلال الحلقتين السابقتين ، ان التقرير الايديولوجي قد سقط في عدة اخطاء منهجية ، وجره ذلك الى ارتكاب اخطاء فادحة نركزها فيما يلي :

١ - تجاوز التحليل المادي التاريخي ، عن طريق اقتطاع مراحل معينة من تاريخ المجتمع المغربي - بشكل متعسف - عن باقي المراحل الاخرى . والنتيجة التي يقود اليها هذا المنهج اللاتاريخي ، والتي وصل اليها التقرير الایدیولوجي ، هي عدم فهمه لجوهر البنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية قبل الاستعمار ، والغائه بشكل «نعامي» (نسبة الى النعامة) لوقائع عنيدة ، وبالتالي سقوطه في الصيغ الجامدة التبسيطية التي يصرخ ضدها ، وذلك بتأكيد طابع الركود الذي طبع البنيات الاقتصادية والاجتماعية ، وكفى !! وبالتأكيد السلبي اللفظي : «المهم ان المغرب لم يعرف نمط الانتاج الاقطاعي الذي عرفته اوروبا » ! .

٢ - السقوط في التعميم والتقديس، وهكذا فكل التمردات القبلية وكل الصراعات ، وجميع تحركات الزوايا ٠٠٠ الخ ، كل ذلك انما يتحرك تحت اللافتتين العزيزتين: النضال الوطني والنضال الديمقراطي .

وبالنتيجة ، فالتقرير لا يرى في اسباب السيطرة الاستعمارية الا عاملا وحيدا، هو قوة الاستعمار التكنولوجية، وليس ايضا نوعية البنيات الاجتماعية - الاقتصادية المغربية، ودور القوى الرجعية (جزء هام من الزوايا والمخزن وسادة القبائل) .

وقبل المرور الى القسم الثالث، نعيد التذكير بان النقاش لم يكتمل بعد حول المرحلة السابقة للاستعمار المباشر، وسيكون المجال لاستكمال هذا النقاش هو تحليل مفهوم الدولة وتطورها ودور العوامل الايديولوجية في ذلك ، الشيء الذي سنخصص له فصلا على حدة .

الفصل الثالث

مرحلة الاستعمار المباشر

وسنبداً كعادتنا ، بتلخيص أهم أفكار التقرير
الايدولوجي حول هذه المرحلة .

ينطلق التقرير بهدف تعرية لاعلمية وخداع شعار
«الليبرالية» ، وتتبع تطور التحولات الاجتماعية في ظل
السيطرة الاستعمارية ، فيركز على النقاط التالية :

١- استراتيجية الاقتصاد الاستعماري قامت على
اسس : تحديد نوعية وكم الانتاج الزراعي والمنجمي حسب
ما يخدم الميتروبول - تقسيم البلاد انطلاقاً من ذلك الى مناطق
اقتصادية - كل الانشاءات التي اقدم عليها الاستعمار انما
كانت في الجوهر تخدم استراتيجيته الاقتصادية هذه
بالاساس .

وقد مرت هذه الاستراتيجية بثلاثة اطوار : اقامة اسس
بنية تحتية (طرق موانئ ٠٠ الخ) ، وقمع تمردات القبائل -
انطلاق الانتاج الاستعماري والاستيلاء على الاراضي ، وانشاء

المكاتب الموجهة والمشرقة على عملية الانتاج ، وما يقتضيه كل ذلك من اجراءات قانونية وادارية وغيرها - توسيع مجال الاقتصاد الاستعماري ، والتخطيط لذلك من حاجيات الامبريالية بعد الحرب العالمية الثانية ، وانشاء مشاريع الري ومصادر الطاقة بتدعيم الزراعة الاستعمارية والصناعة المكملة لصناعة الميتروبول هذا بالاضافة الى التعليم .

٢ - الاداة المسيرة والموجهة لهذه الاستراتيجية تتداخل فيها : الشبكة الاقتصادية - المالية - السياسية التي قادها بنك باريس والبلاد المنخفضة ، من جهة ، وادارة الحماية من جهة اخرى .

٣ - التحولات الاجتماعية في ظل السيطرة الاستعمارية: في المرحلة الاولى ، كانت التحويلات سلمية بفعل تغلغل النقد والتجارة الاستعمارية وانشاء بعض المشاريع . وفي المرحلة الثانية ، كانت التحويلات قسرية وعنيفة لعبت فيها مصادرة الاراضي ، ومنع تنقل القبائل ، بالاعتماد على القواد في البوادي . وفي المرحلة الثالثة ، ستظهر تحولات اكثر عمقا بظهور برجوازية محلية مستفيدة من «مغربة» التجارة الاستعمارية ، وبنمو الطبقة العاملة والثقفين من ابناء الفئات الشعبية .

٤ - المخزن ، اصبح وجوده شكليا في ظل الاستعمار المباشر ، ولم تكن المحافظة على وجوده الشكلي هذا الا

مراعاة للمعاهدات الدولية ، وخدمة لديماغوجية «المحافظة على التقاليد» ، وسيتحول المخزن في اواخر العهد الاستعماري الى اداة بيد الحركة الوطنية .

٥ - الحركة الوطنية وتناقضاتها : التناقض الرئيسي هو بين الاستعمار وبين الحركة الوطنية ، وقيادة الحركة الوطنية كانت بيد البورجوازية المحلية المستفيدة من الاقتصاد الاستعماري ، ومع تطور تناقضات وعوامل تخريب البنية الاستعمارية ، تطورت وتعمقت تناقضات الحركة الوطنية ببروز الطبقة العاملة والمثقفين من ابناء الفئات الشعبية ، الى أن وقع انقطاع بين القيادة والمناضلين وال جماهير ، وفي هذه الاثناء توسعت المقاومة المسلحة واسس الاتحاد المغربي للشغل ، وتوحد النضال بين المدن والبرواحي . ورغم ذلك ، ونتيجة للتعمية القاصرة والغامضة ، ولنقص الاطر المثقفة بالحركة المسلحة ، لم تنته الهيمنة البورجوازية على الحركة الوطنية ، بل استمرت البورجوازية ناطقا رسميا باسمها ، وساهمت في اجهاضها ، عندما غير الاستعمار اسلوب المواجهة وجاءت اكس لبيان .

هذه باختصار شديد اهم نقاط التقرير الايديولوجي حول المرحلة الاستعمارية .

وملاحظاتنا الاساسية على هذا القسم تتركز في كون التقرير الايديولوجي :

١ - لا يكشف ابعاد المخطط الاستعماري في بلادنا ،
وخصوصا ، ابعاد التقسيم والتجزئة للتراب الوطني والشعب
المغربي .

٢ - لا يكشف كل تحالفات الاستعمار مع القوى الرجعية
المحلية زيادة على القواد .

٣ - يسقط في التبسيط والسطحية عند رصده لتطور
السيطرة الاستعمارية .

٤ - يخطئ في تحليل وضعية البورجوازية المحلية ولا
يميز بين فئاتها .

٥ - لا يحلل المصالح التي دفعت جزءا من المخزن الى
التحالف مع الحركة الوطنية ، ولا يحدد مدى هذا التحالف .

٦ - وبالنتيجة ، لا يستخلص التقرير كل الدروس من
تجربة الحركة الوطنية .

وسنفصل الحديث نسبيا حول هذه الانتقادات .

من ابرز دعائم الاستراتيجية الاستعمارية والامبريالية.
في اتجاه وبهدف تخليد سيطرتها على الشعوب ونهب خيراتها
وجهدا ، من ابرز دعائم هذه الاستراتيجية ، مخطط التجزئة
الترابية والبشرية .

وبالفعل ، ومع بداية القرن العشرين ، كان الوطن

المغربي قد جزأه الاستعمار الى عدة اشلاء :

– القسم الجنوبي : موريطانيا بيد الاستعمار الفرنسي ،
والساقية الحمراء ووادي الذهب بيد الاستعمار الاسباني •

– القسم الشمالي : جزء اساسي منه بيد الاستعمار
الفرنسي والجزء الاخر بيد الاستعمار الاسباني ، اما طنجة ،
فكانت بيد كل الامبرياليات •

– هذا بالاضافة الى تميم وتعتيم الحدود الشرقية •

– ولم يتوقف الاستعمار عند هذا الحد ، بل سخر كل
طاقاته الاقتصادية والعسكرية و«العلمية» والقانونية والدينية ،
لخلق «الشعب البربري» وفصله عن «الشعب العربي» وذلك
على امتداد مرحلة زمنية طويلة •

كما عمل الاستعمار على قطع كل الصلات ، وتنمية
أسباب الفرقة بين الشعوب العربية •

وهكذا ، فان ابراز معالم مخطط التجزئة الاستعماري ،
ليس شيئاً ثانوياً في اكتشاف اسس ظاهرة «التخلف» ، وفي
تحديد استراتيجية المواجهة •

تحالف الاستعمار والقوى المحلية الرجعية

منذ البدايات الاولى للتسرب الاستعماري المباشر الى بلادنا ، كان اتجاهه في اصطناع الحلفاء والاتباع واضحا (التحالف مع عديد من الزوايا ، الحماية لعدد من التجار التحالف مع بعض القواد ٠٠ الخ) .

ومع فرض الاستعمار سيطرته على البلاد ، كان تحالفه مع القوى المحلية الرجعية التالية :

– كبار القواد الذين اعطاهم سلطات واسعة على قبائلهم ، ودعمهم عسكريا وسياسيا ، وفسح المجال للسيطرة على مساحات هائلة من اراضي القبائل واستغلال الفلاحين بشكل فظيع عن طريق الضرائب والسخرة ٠٠٠ كما اعتمد الاستعمار على جزء هام من اعيان البادية ، الذين شكلوا همم القواد كبار الملاكين العقاريين ، واستحوذوا تقريبا على ملايين هكتار من الارض ، وعلى مصادر المياه ، بالاضافة الى امتلاكهم عقارات في المدن .

– الزوايا والمرابطون : كما اعتمد المستعمرون على كسب العديد من الزوايا والمرابطين ، واغداق العطاءات المادية عليهم ، وتوفير الحماية و«الاحترام» لهم ، وبذلك تمكن المستعمرون من استعمال هؤلاء في محاربة الثورات الكبرى وعلى رأسها ثورة الجنوب بقيادة ماء العينين وابنه الهبة .

– المخزن : كذلك ، وبعد ان صادر المستعمرون شروط

الوجود الحقيقي للمخزن ، وحولوه الى اداة مصطنعة بيدهم ،
لا امكانية لها في الحياة بدون الارتباط بالاستعمار . بعد
ذلك ، اصبح تحالف المخزن في وضعه الجديد ، والاستعمار
شيئا مهما افاد منه هذا الاخير في الظهور بمظهر المحافظ
على «السيادة المغربية» ، والمحترم للمعاهدات الدولية ، وليس
هذا فحسب ، بل استعمال ما تبقى من هيبة السلطان والمخزن
لعزل النضالات الوطنية وتحطيمها ، ومن الامثلة البارزة في
هذا المجال : دور سلطان الحماية يوسف في محاربة ثورة
الهبة وثورة الخطابي .

وهنا نميز طبعا بين دور المخزن في السنوات الاخيرة
للاستعمار المباشر الذي سنناقشه بعد قليل ، وبين دور المخزن
في المراحل السابقة ، وخصوصا قبل انتهاء الحرب العالمية
الثانية .

— كبار التجار: كما اعتمد المستعمرون ايضا في مراحل
متقدمة من سيطرتهم ، على فئة محددة من كبار التجار المغاربة
الذين يقومون اساسا بدور الوسيط الثانوي في التجارة
الاستعمارية .

— تطور البنية الاستعمارية : يركز التقرير على مراحل
ثلاث لخصناها اعلاه . تنتهي المرحلة الاولى في اواخر
العشرينات ، وتنتهي المرحلة الثانية بانتهاء الحرب العالمية
الثانية فتستمر الى حين اعلان الاستقلال الشكلي .

ونحن نلاحظ على هذا التقسيم العام تبسيطته وضحايته ، وعدم جدليته ، خصوصا في عدم ربطه التطورات الاستعمارية في المغرب بوضعية البلد المستعمر والاستعمار والامبريالية عامة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، لا يشير التقرير الى تناقضات المستعمرين: الدولة الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين في المغرب ، هذا بالاضافة الى اغفاله لمحاولات الاحتواء الاستعمارية لنضالات الشعب المغربي عن طريق برامج الاصلاحات .

وهكذا ، فالتقرير الايديولوجي لا يهتم تقريبا بخصوصية فترة الحرب العالمية الثانية التي شكلت ذروة في ازمة الامبريالية الاوروبية . وفي هذا الاطار ، حصل ذلك النمو النسبي للبورجوازية المغربية ، ولعديد من المستوطنين الشيء الذي سيكون تأثيره هاما في مجرى التطورات القادمة في مواقف البورجوازية المغربية وفي موقف المستوطنين .

ولتبيان خصوصية هذه المرحلة ، نشير بشكل سريع الى ان الرساميل العمومية في المغرب كانت على الشكل التالي :

١٩٤٤ - ٣٩	١٩٣٨ - ١٤
ميزانية المخزن ١٩ مليار	ميزانية المخزن ٦٧ مليار فرنك
التوفير المحلي ٥ » »	التوفير الفرنسي ١٩٣ » »
٢٤	المجموع ٢٦٠

١٩٤٥ - ١٩٥٣

ميزانية المخزن	٢٠٤ مليار فرنك
ميزانية التحديث	٧٤ مليار فرنك
التوفير المحلي	٣٩ مليار فرنك
المجموع	٣١٨ » »

وقد خرجت البورجوازية المغربية من هذه المرحلة اقوى من السابق، واكثر معارضة للاستعمار . كما خرج المستوطنون بقوة اقتصادية اهم ، وباصرار على محاربة كل «تفتح» على المغاربة او تفكير في «الاصلاح» فبالاحرى الاستقلال . وقد عرقل هؤلاء المستوطنون : معمران ، رجال اعمال واداريون مشاريع الاصلاح والاحتواء التي قرر المقيم العام لابون تطبيقها ، ردا ومحاولة لاحتواء النضال المتصاعد للشعب المغربي .

كما ان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية جاءت بعدة تغيرات اساسية في موازين القوى داخل المعسكر الامبريالي لصالح الامبريالية الامريكية بشكل حاسم . هذه التغيرات كان لها تأثيرها على الوضعية في المغرب . ونجملها فيما يلي :

• دخول عدة بنوك وشركات أميركية الى المغرب •

• غرس قواعد عسكرية أميركية خطيرة •

محاولة النقابات الصفراء الاميركية احتواء الحركة
النقابية المغربية الصاعدة •

• تدعيم الاتجاه الجديد في الاستراتيجية الامبريالية
العالمية الهادف الى استبدال الاستعمار المباشر بالاستعمار
الجديد •

● البرجوازية المغربية : يرتكب التقرير في تحليل نشوء
وتطور البورجوازية المغربية أهدح الاخطاء، ويسقط في التناقض
نتيجة لذلك • فهو يعتبر أن التجارة الاستعمارية قد «تمغربت» في
ظل الاستعمار المباشر • وهو يعتبر أن « الطرف الوحيد الذي
يجني فوائد كثيرة ومتنوعة من هذه التجارة هي البورجوازية
المحلية والاقتصاد الاستعماري ، بعد أن كانت قد أختارت من
قبل الاحتماء بالدول الامبريالية » - (ص ٧٣) • ثم يقول
التقرير : « فلقد تمكنت هذه البورجوازية من تجميع ثروات
طائلة عن طريق مركزة منتجات الصناعة التقليدية وتصدير
المنتجات الفلاحية ، ووضع اليد على تجارة الجملة في
ميدان النسيج وغيره من المنتجات المستوردة ، كما تمكنت
بفضل هذه الثروات نفسها من الاقتداء بالمعمرين في احتكار
الأراضي الزراعية اما بواسطة الربا واما بشرائها بأثمان
بخسة حين الجفاف والكوارث الطبيعية في ذات الوقت الذي

شنت فيه حملة دينية ضد الظهير البربري من جهة ، وضد
الاغتصاب الاداري للملكيات الزراعية من جهة أخرى ، أضف
الى ذلك السوق السوداء أثناء الحرب العالمية الثانية التي
مكنتها من توسيع ثرواتها بشكل هائل ، وتعزيز صفوفها
بوافدين جدد ، ومن ثمة الارتفاع بدورها كوسيط الى مستوى
أعلى بفضل التشجيع الذي لقيته من السلطة الاستعمارية
« الليبرالية » التي تسلمت زمام الامور في فرنسا عقب الحرب
العالمية مباشرة » .

وانتقادنا يرتكز في :

– أن البورجوازية التجارية المغربية الناشئة في القرن
التاسع عشر في ظل التجارة الاستعمارية ، والمستفيدة من
الحماية الاجنبية ، قد تضررت من السيطرة الاستعمارية
المباشرة بعكس كبار الملاكين (القواد والاعيان) .

– أن الاستعمار فعلا ، قد أدمج وألحق به الشريحة
العليا من البورجوازية التجارية التي أخذت تلعب دور الوسيط
الثانوي بالبنية الاقتصادية الاستعمارية ، بينما ضيق الخناق
على الفئات السفلى من هذه البورجوازية (البورجوازية
المتوسطة) . وفي هذا الصدد تقول الحركة الماركسية –
اللينينية المغربية :

« ان التحول الإساسي الذي أدخله الاستعمار المباشر

بعد الحرب العالمية الاولى على هذا التحالف الطبقي بين التجار وطبقة المخزن ، هو انه اضعف شوكة طبقة التجار وفككها بسبب سيطرته على منافذها الاقتصادية (التجارة الداخلية والخارجية ، توحيد النقد ونمو دور البنوك الشيء الذي ضيق مجال المضاربة على التجار، وسيطرة الاستعمار على الاراضي الفلاحية بناحية فاس ، وهي المرتع الفلاحي لهذه الطبقة ، وأدمج الباقي منها كملحق ثانوي في بنيته الاقتصادية . لكنه في نفس الوقت ركز وعمم طبقة الاقطاع على حساب الملكية الجماعية للفلاحين ، وعلى حساب امكانية تكون طبقة بورجوازية قوية تنافسه اقتصاديا وسياسيا » .

ولنلق نظرة خاطفة على التجارة في مرحلة الاستعمار المباشر :

عدد السجلات التجارية

السنة	المغاربة	الاوربيون	الشركات	المجموع
١٩٢٧	٩٣١	٤٦٥٢	٧٠٧	٥٥٢٣
١٩٣٨	٣٢٨٥	١٤٤٧١	٢٥٦٤	١٧٧٥٦

ومن الواجب - طبعا - الانتباه الى ان القوة الفعلية لا يجب ان تقاس فقط بعدد التجار المسجلين ، بل لان كثيرا من التجار المغاربة لا يمكن مقارنة قوتهم التجارية بالاوربيين او الشركات . وقد تطورت هذه الاخيرة بشكل هائل حيث اصبح

عدها سنة ١٩٤٥ هو ٣٦٨٢ شركة تجارية ثم قفز هذا العدد سنة ١٩٥٣ الى ١٣١١١ بنسبة زيادة بلغت ٢٥٦٪ . في الوقت الذي بلغت الزيادة في عدد التجار الافراد ، مغاربة وأجانب ، بين سنوات ٤٥ - ٥٢ ، نسبة ٧٢٪ .

وقد كانت الاغلبية العظمى من التجارة المغربية بيد الاجانب أفرادا وشركات على الخصوص . وهكذا ، فقد سيطرت مثلاً « الشركة المغربية » على جزء هام من التجارة المغربية في عهد الاستعمار بتصدير كل انواع المنتجات المغربية ، واستيراد الآلات الفلاحية ومواد الاستهلاك : الشاي ، السكر ، الزيت ، الصابون .

وسيطرت الشركات الاستعمارية في الجزائر على تجارة الحبوب والاصواف والجلود . وكانت تشغل بعض المغاربة كسماسرة لها في الاسواق القروية .

وسيطرت على تجارة الآلات الزراعية ، والسيارات ، فروع للشركات المنتجة ، بالاضافة الى الشركات التجارية الاستعمارية .

كما لعبت « الشركة الفرنسية في المغرب » دورا كبيرا في التجارة المغربية ، في الاستيراد والتصدير ، على الخصوص تجارة النسيج والصوف .

وهكذا ، فقد لعبت البورجوازية المغربية دورا ثانويا في التجارة ، رغم كون هذا القطاع هو القطاع المفضل لبورجوازيتنا . وفي هذا الاطار ، يجب التمييز بين الفئة التي ارتبطت مصالحها بالاقتصاد الاستعماري ، وبين الفئات المتضررة ، والتي بدأت منذ اواخر الثلاثينات بشكل ضعيف ، تنشئ مشروعات صناعية ضعيفة : ورشات للنجارة والنسيج والدباغة والميكانيك . الخ بالاضافة الى بعض انواع الصناعة التقليدية التي نجت من الخراب . هذا بالاضافة الى دورها في جزء من التجارة الداخلية ، وامتلاكها لجزء من الاراضي . هذه البورجوازية المتوسطة متميزة عن الشريحة العليا (الكومبرادورية) المندمجة في الاقتصاد الاستعماري ، متميزة عنها سواء في قوتها الاقتصادية ، وسواء في عدائها للاستعمار .

ان التقرير الايديولوجي ، نظرا لانه يخطئ فهم وتحليل وضعية البورجوازية المغربية في عهد الاستعمار ، ونظرا لانه لا يميز بين فئاتها ، يسقط في تناقض في تحديد موقفها من الاستعمار .

فهو يعتبر ان البورجوازية المغربية ككل تشارك في اقتسام الغنيمة الاستعمارية ، ويعتبر ان السلطة الفرنسية الاستعمارية بعد ١٩٤٥ قد شجعت هذه البورجوازية . ومع ذلك ، يعتبرها جزءا من الشعب ، وتدخل معه في تناقض رئيسي ضد الاستعمار !

والمعروف ، يعتبر ان الفئات البورجوازية المضايقة
والاعتمادية من طرف الاستعمار ، والتي شكلت البورجوازية
الموسومة انذاك ، هذه الفئات هي التي كانت تتناقض مصالحها
مع مصالح الاستعمار ، ولا تشاركه في اقتسام الغنيمة ، وهي
التي عارضته ، وشكلت جزءا من الشعب ، وجزءا في طرف
التناقض الرئيسي ضد الاستعمار . اما الشريحة العليا
المرتبطة مصالحها بالاستعمار ، فلم تعارضه الى حد المطالبة
بالاستقلال ، وبالتالي لا تدخل ضمن الشعب ، مثلها مثل
القواد وكبار الملاكين الذين شكلوا الحليف المخلص للاستعمار
ودخلوا في تناقض رئيسي ضد الشعب المغربي وبعض
الاستثناءات لا تلغي القاعدة والاتجاه العام .

وصحيح ، ان لهذه البورجوازية المتوسطة تناقضات مع
باقي الطبقات والفئات الشعبية . وصحيح ، كما دلت تجربتنا ،
وعدة تجارب اخرى ، ان هذه الطبقة في حال تمكنها من قيادة
الحركة الوطنية ، ما كان بإمكانها ان تصل الا الى ما وصلت
اليه : الاستقلال الشكلي .

المخزن والحركة الوطنية

والغريب حقا ، والانتهازي ، بشكل واضح ، ان يعتبر
التقرير الايديولوجي كل البورجوازية المغربية قد استفادت من
السيطرة الاستعمارية ، وشاركت في اقتسام الغنيمة معه ،

وبالتالي ، شكلت « الخصم السياسي » للاستعمار ، ولم تشكل العدو السياسي والاقتصادي والثقافي في تلك المرحلة بالضبط (انظر ص ٧٨ من التقرير) • وفي نفس الوقت ، يعتبر ان المخزن « أصبح أداة بيد الحركة الوطنية » ، وينفخ في الدور الوطني « للملك الراحل » ، ويعتبر انه والشعب سواء ذي الطموح الى بناء « الدولة الشعبية » •

وفي اعتبارنا ، ان الدور المحدود جدا الذي لعبته « الاسرة الملكية » ، انما كان يهدف في اقصى ما كان يهدف اليه ، الى اعادة نوع من الاعتبار للمخزن ، والحفاظ على مصالحه المادية. ونفوذ السياسي ، وذلك في شروط أهمها :

– القوة الهائلة التي اكتسبها كبار القواد والاعيان على حساب المخزن •

– القوة الهائلة التي حصل عليها المستوطنون الاستعماريون في المغرب •

– هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، نمو الحركة الوطنية المغربية وحركة التحرر في العالم ، وظهور الاستراتيجية الامبريالية الجديدة الرامية الى استبدال السيطرة المباشرة بالاستعمار الجديد ، وبروز الامبريالية الاميركية كمشجع على هذا الاتجاه ، خصوصا بتناقضاتها الثانوية مع باقي الامبرياليات •

في هذه الشروط ، ظهرت ونمت معارضة المخزن للاستعمار هذه المعارضة التي حددناها ، والتي لعبت فيها الحركة الوطنية دورا كبيرا ، وارتكبت في ذلك خطأ فادحا ، حيث بالغت في ابراز دور « الملك » وجعلت رجوعه شعارها المركزي .

وقد بينت الاحداث الملموسة فيما بعد ، للغافلين على الخصوص ، حدود وطنية « القصر » ، وذلك في موقفه من جلاء الجيوش والقواعد الاجنبية ، وموقفه من الوطنيين الحقيقيين، ومن المقاومة وجيش التحرير، ومن مسألة الاراضي المغربية المحتلة . الخ .

هذه باختصار شديد أهم انتقاداتنا على هذا القسم من التقرير الايديولوجي ، والتي على أساسها نستخلص ان :

– المخطط الاستعماري مخطط متكامل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . وجوهره جعل المغرب مزرعة للمتروبول وسوقا لبضائعه ، وموردا لليد العاملة والجنود . وهذا يقتضي تذويب الشخصية المغربية ، وتجزئة المغرب بشريا وترابيا وقطع صلاته بالامة العربية .

– الاستعمار ، كاتجاه عام ، يدعم ويقوى ، ويربط مصالحها به كل القوى المحلية الرجعية المعادية للتقدم .

— أن التقدميين والثوريين الحقيقيين لا يعزلون في تضالهم ما ليس قابلاً للعزل في الواقع الملموس : النضال الوطني والنضال الطبقي . هذا النضال الذي لا يمكن أن تقوده الى غايته الا الطبقات ذات المصلحة الفعلية في التحرر الكامل .

— أن استغلال كل التناقضات في صفوف الاعداء ، ولم أوسع القوى ضد العدو الرئيسي ، مبدأ ثوري سنديد ، ولكنه ينقلب الى نقيضة عندما لا توضح وتبين التناقضات الثانوية وحدودها بين الاعداء ، وتوضح وتبين للجماهير التناقضات الثانوية في المعسكر الوطني . لقد ارتكبت الحركة الوطنية مزالق فادحة في هذا الشأن نظرا لطبيعة قيادتها ، ونظرا لعدم ارتقاء وعيها المتجاوز لهذه القيادة .

وها هو الاتحاد الاشتراكي في تقريره الايديولوجي سنة ١٩٧٥ ، وبعد أن أصبحت أخطاء الحركة الوطنية وموقفها من القصر حديث الخاص والعام ، ها هو يلقي مزيدا من الغموض ، ويضخم دور « الملك الراحل » في النضال الوطني .

وأما بعد ، فان المفاهيم المغرضة والمخادعة التي يجهد التقرير الايديولوجي لتسفيهاها ، مثل شعار « الليبرالية » ، أو « امكانية التطور الرأسمالي » . الخ ، فهي مفاهيم قمنا

منذ البداية كحركة ماركسية - لينينية مغربية ، على اساس
تعزية ضلالها وخداعها في كل أدبياتنا العلنية والسرية .

نعتبر - ككل الماركسيين - اللينينيين أن الموقف من
الدولة احد اهم المقاييس الدقيقة ، والمعايير الصارمة لتمييز
وتصنيف الاتجاهات السياسية ، لفرز الخطوط الاصلاحية -
بما فيها الانقلابية - والخطوط الفوضوية ، والخط الثوري
حقا . ومن المنطلق ، يكتسي نقاش مفهوم الدولة لدى التقرير
الايدولوجي للاتحاد الاشتراكي ، أهمية بالغة .

الدولة المغربية قبل الاستعمار

كنهجنا في الحلقات الماضية ، سنقوم بتلخيص مجمل
الافكار الواردة في التقرير الايدولوجي حول الدولة المغربية
قبل الاستعمار ، وذلك على الشكل التالي :

- تأكيد أن : « العوامل التي تلعب في المجتمعات ما قبل
الرأسمالية ، دور المحدد المباشر والمتحكم في الروابط التي
تعطي للكيان الاجتماعي وحدته ، هي عوامل تنتمي في الغالب
الى ميادين أخرى غير الميدان الاقتصادي بالذات ، رغم ما
يمكن أن يكون لمضمون هذه العوامل من فحوى اقتصادية » .

- لقد نشأت الدولة في المغرب في أحضان ظروف

تاريخية خاصة ظروف الفتح الاسلامي والصراعات الداخلية التي رافقته »

– « أن وحدة الكيان الاجتماعي للمغرب قد تحققت عبر الاسلام كعقيدة وشرعية » •

– « لم تكن الدولة اذن انعكاسا ولا نتاجا للبنيات الاجتماعية – الاقتصادية (السابقة على الاسلام) ، ولا تشخيصا لطبقة اقطاعية منظمة تتسلسل فيها السلطات والمراتب من أعلى الى أسفل ، وتضمن لها (أي الدولة) وحدتها واستمراريتها ، بل لقد كانت الدولة بالعكس من ذلك ، الاداة التي بواسطتها تحققت وحدة الكيان الاجتماعي » •

– « أما مصدر هذه الاداة ، أما مبرر وجودها فهو الاسلام الذي بلور الكيان الاجتماعي في ذلك الواقع الاجتماعي السياسي الذي عبر عنه بالامة » •

– « أن الدولة ٠٠٠ كانت عبارة عن أداة وكيان تستعملها جماعة من ذوي الحظوة والنفوذ لكسب الثروة (ثروة عابرة في الغالب) ، جماعة كانت تتغير باستمرار بتغيير الملوك والأمراء » •

– « كان مجال الاعتراض واسعا جدا ، كما كانت امكانياته الفعلية غير محدودة بحدود • وهكذا ، فالخلفاء

والملوك والامراء الذين نزعوا الى تقليد أساليب الاستبداد التي عرفتھا نظم الحكم في بيزنطة وفارس ، لم يكونوا يجدون الميدان فارغا سهلا » .

هذه مجمل أفكار التقرير الايديولوجي في هذا المجال ،
غما هي قيمتها ؟ وما هو وزنها في ميزان النقد العلمي ؟

الحقيقة أن الماركسية، لأول مرة في تاريخ البشرية ، قد أماطت اللثام ، ونزعت كل الحجب عن الدولة « المؤلهة » المقدسة ، الموضوعة فوق جميع الطبقات . لقد أنزلت الماركسية الدولة من سماء الحياد المجمل بالضباب الى حيث هي في الواقع ، الى معمعان الصراع الطبقي الذي تمثل فيه قيادة أركان الفئة أو الطبقة أو التحالف الطبقي ، السائدة في مرحلة تاريخية معينة .

وسفّھت الماركسية في نضھالھا النظري والعملی خليطا من النظريات الاصلاحية والفوضوية ، وهزمتھا هزيمة مدوية . ولا غرو بعد ذلك أن يتشبع وعي مئات الملايين من العمال والمثقفين بالمفھوم الماركسي عن الدولة ، ويمارسونه في تحطيمهم لاجھزة الدولة الاقطاعية والبورجوازية ، وفي بنائهم سلطة العمال والفلاحين ، وفي توسيعهم مجال المبادرة المباشرة للجماهير في مواقع الانتاج والعيش . وبذلك يعملون زيادة على قمع أي أنبعاث للطبقات المستغلة ، على توفير شروط اضمحلال الدولة نفسها .

ومع ذلك ، فما تزال الاوهام والمفاهيم الاصلاحية والفوضوية تطل برأسها مكررة ، قزمية ، ذميمة شاحبة ، وتنتعش في مراحل الجزر ، وفي شروط الضعف الذاتي لقوى الثورة . وقد وجد بعض المتأخرين في الزمان ضالتهم المنشودة لتبرير مفاهيم البورجوازية الاصلاحية حول الدولة في « خصوصية » واقعهم وتاريخهم ، وقد اعتقدوا بسذاجة أنهم وجهوا الى الماركسية ضربة في القلب .

والحقيقة ان التقرير الايديولوجي - على صعيد مفهوم الدولة بالخصوص - ليس بعيدا عن هذا النهج . فقد حدد لنفسه هدفا أساسيا هو ابطال المفهوم الماركسي للدولة، والسياق العام لحديثه عن الدولة انما يتوجه بالاساس الى الرد على المقولات الماركسية المعروفة حول الدولة ، وكل خلاصاته تسير في هذا الاتجاه : الدولة المغربية لم تكن انعكاسا للبنيات الاجتماعية-الاقتصادية . الدولة المغربية لم تكن تمثل مصالح طبقة اجتماعية . الدولة المغربية مصدرها هو الاسلام، ومبرر وجودها هو الاسلام . . . الخ .

مهلا أيها السادة مدبجو التقرير الايديولوجي ، رفقا بهذا الدولة المغربية « الخاصة » التي أنكرتم آباءها الحقيقيين وحرفتها الرئيسية ، مهلا ، ولنتناول المسائل أولا بأول .

ان التقرير الايديولوجي في سياق خلقه للدولة المغربية حسب مشيئته ، لا في سياق تحليله للشروط الموضوعية التي

الدولة في عهد الاستعمار

يستمر التقرير الايديولوجي في حديثه عن الدولة في عهد الاستعمار ، بنفس الهدف السابق ، هدف ابطال المفهوم الماركسي للدولة • وينطلق ايضا من اطروحة لا يبرهن على صحتها ، ويبنى عليها كل استنتاجاته • يقول التقرير : « علينا أن نؤكد بادىء ذي بدء حقيقة أساسية ، وهي أنه في الاقتصاد الاستعماري ، لا يشكل الجهاز السياسي - الاداري ، جهاز القمع والتسيير ، انعكاسا ونتاجا للانتاج وعلاقات الانتاج ، بل انه بالعكس من ذلك ، الجهاز المحرك والمنظم في هذا الاقتصاد » •

ونكتفي ، لتسفيه هذا الزعم لدى التقرير الايديولوجي ، بايراد أقوال التقرير نفسه ، فهو يعتبر أن هذا الجهاز ، جهاز الحماية « جزء وامتداد للكيان الاستعماري نفسه » وأن وظيفته « هي خدمة الرأسمال الاستعماري على النطاق المحلي ، وعلى صعيد الامبراطورية الاستعمارية كلها » •

وانن ، فان المصالح التي يعبر عنها هذا الجهاز ، ويقوم بخدمتها هي مصالح الرأسمالية الفرنسية التي تحولت منذ بداية القرن العشرين الى امبريالية • وواضح أن جهاز الحماية الفرنسية في المغرب ليس هو الذي خلق الامبريالية الفرنسية ، بل العكس هو الصحيح طبعا • فلماذا هذا الطرح المنكر لكون جهاز الحماية نتاجا للانتاج وعلاقات الانتاج

تزال لم تحدث بعد ، تمثلت بالخصوص في صراع القبائل
الفلاحية والرعوية ، وفي بدايات تبلور أستمقراطية قبلية وان
كانت ما تزال عميقة الارتباط والاندماج بالقبيلة .

هذا الواقع ، واقع التناقضات الاجتماعية غير الحادة
داخل القبيلة ، وواقع انعدام امكانيات لدى قبيلة ما لفرض
سلطتها على باقي القبائل ، هذا الواقع ما كان بإمكانه أن يلد
الدولة وبالتالي ، فقد استمرت أشكال تسيير الشؤون المشتركة
العامة ، ديمقراطية ، غير منفصلة عن المجتمع ، ولا تعتبر
نوعا من الامتياز .

وعليه ، فقد عبرت أشكال وأدوات تسيير الشؤون العامة
هنا على المستوى الذي بلغه تطور المجتمع .

(٢) - وفي خضم الفتح الاسلامي ، برزت أحداث وطرأت
تطورات حاسمة ، نختصرها كالآتي :

- انتشار الاسلام : لقد كان انتشار الاسلام بين المغاربة
عامل توحيد عظيم الهمية ، ولكن الجوهرى الذى ينسأه
مدبجو التقرير الايدىولوجى ، هو عدم تفسير اسباب انتشار
الاسلام ، وعدم ربطه بالشروط الموضوعية .

والحقيقة ان الاسلام قد عبر عن قفزة نوعية في
تطور مجتمع الجزيرة العربية ، وفي تطور المجتمعات

التي انتشر بينها فيما بعد .

وما تبلور الاسلام في أعظم مركز تجاري وديني وثقافي
في شبه الجزيرة ألا وهو مكة ، وليس في البادية ،
وما تعبيره في اتجاهه العام ، وبمنطق مرحلته التاريخية
عن المتضررين في المجتمع المكي ، وعلى الخصوص منهم
العوام ووقوفه ضد الاشكال القاسية للاستغلال الممارسة من
طرف كبار التجار المرابين . ما كل ذلك ،
زيادة على مجابهة التحدي الخارجي الفارسي
والبيزنطي والحبشي ، الا برهان ساطع على ان
الاسلام ليس شيئا معزولا عن الشروط الموضوعية الاقتصادية
والاجتماعية لمجتمع شبه الجزيرة ، وخصوصا مراكزه
التجارية .

وقد كانت المجتمعات التي انتشر وسطها الاسلام بصفة
عامة ، تمر بمستوى متشابه أو متقارب من التطور الذي وصله
المجتمع العربي في الجزيرة . فالمجتمع المغربي بالخصوص
كان ما يزال محتفظا ببنياته القبلية وهيئاته السياسية
الديموقراطية ، هذا بالاضافة الى بدايات بروز ارسنقراطية
قبلية عسكرية وتجارية .

وعلى كل حال ، فلا نحتاج الى تأكيد ان الاسلام - رغم

دوره الكبير في توحيد القبائل المغربية ضد اعدائها الخارجيين - فانه ، وهذا بديهي بالنسبة الينا ، لم يكن بإمكانه أن يفجر الاطار القبلي ، بل لم يكن بإمكانه وضع حد للحروب الدامية بين القبائل المغربية المسلمة . وهذا يبرز لنا بجلاء ان الشروط المادية هي الاساس في التحولات العميقة ، وليس البنيات الفوقية ، رغم استقلالها النسبي وأهميتها في الاسراع بالتحولات أو في عرقلتها ، لا في تقريرها .

وما دمنا في هذا السياق ، فلا بأس أن نزيل الافتراء عن الماركسية ، هذا الافتراء الذي يقوم به التقرير الايديولوجي ، ناهجا نهج من أرادوا « أن يفتأوا عين ماركس بيده » . فهو يأخذ خلاصة الماركسية تؤكد أهمية العوامل الايديولوجية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وتعتبر ان هذه العوامل يكون لها الدور المهمين ، بينما يبقى الدور المحدد والمقرر للعوامل المادية . ان التقرير يزيف هذه الخلاصة فتصبح عنده العوامل الايديولوجية هي التي : « تلعب في المجتمعات ما قبل الرأسمالية دور المحدد المباشر ، والمتحكم في الروابط التي تعطي للكيان الاجتماعي وحدته » .

- تحول المغرب الى امارة تابعة للدولة العربية في المشرق : لقد قام أول شكل للدولة بعد الفتح الاسلامي مباشرة على أكتاف قوة خارجية بالاساس ، فطوال عهد الامارة لم تسد فئة او قبيلة مغربية بقدر ما ساد قادة الفتح ، فقد بقي

جهاز الامارة - بما في ذلك جنودهما - مشاركة ،
وغرباء عن المغرب . وكان دور الامارة مركزا على توسيع
نفوذ الدولة العربية المركزية ، وجباية الضرائب لتمويل أجهزة
الامارة ، وارسال جزء هام منها الى المركز ، هذا بالاضافة
طبعا الى تسليم بعض الشؤون العامة التي تتجاوز الاطارات
القبلية والمحلية . وواضح للجميع أن الامارة لم تستطيع بسط
نفوذها على كل القبائل المغربية ، وأن عمرها كان قصيرا ،
وذلك مرتبط بالشروط الاقتصادية والاجتماعية ، فالقبائل في
مستوى التطور الذي وصلته آنذاك كانت اشد تمسكا بالاشكال
الديموقراطية ، وترفض الخضوع لحكم مركزي ولو كان
مسلم ، خصوصا وأن هذا الحكم لم يكن يتوفر على وسائل
بسط السيطرة ، الوسائل الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى كل حال ، فقد كانت الامارة أول شكل للدولة
المغربية الاسلامية لعبت فيها العوامل الخارجية الدور الاساسي ،
فنقلت الى المغرب جزاء من خلاصات الخبرة العربية الاسلامية
في الشرق في مجال الحكم .

- فتح الاندلس : وكان فتح الاندلس حدثا من تلك
الاحداث العظيمة ذات الاثر البعيد في تطور المجتمع المغربي ،
فزيادة على نتائج الانتصار المعنوية في حرب الفتح التي ساهم
فيها المغاربة بقسط كبير ، وهذه النتائج التي تجسدت في
الاقبال على الاسلام ، وفي التقدم نحو الوحدة ، زيادة على

ذلك ، فقد كان القضاء على الحكم القوطي واحتلال الاندلس
أثره الفعال في تنشيط التبادل بين الشمال الافريقي وبين شبه
الجزيرة الايبيرية خاصة ، وأوروبا عامة . وفي هذه الفترة
سيبدأ تألق الموانئ الشمالية المغربية وعلى رأسها سبتة . وقد
ازدادت الروابط وقوى التأثير المتبادل بين الاندلس والمغرب
في كل الميادين بهجرة عدد من القبائل المغربية الى الاندلس .

– نمو دور المغرب في التجارة الصحراوية : رغم أن دور
المغاربة في التجارة الصحراوية قديم العهد ، فإن فتح الاندلس
واستعادة الموانئ قد نشط هذا الدور . وسيصبح دور المغرب
رئيسيا منذ تحول طرق التجارة الصحراوية من الشرق الى
الشمال ، الى المغرب . ومع تطور التجارة تطورت القبائل
الرعوية التي سيطرت على طرق التجارة اقتصاديا وعسكريا
وبرزت ارسنقراطيتها العسكرية والتجارة ، وأصبح بإمكان
اقواها ان تفرض نفوذها على بقية القبائل وتشكل الدولة .

هذه الشروط الجديدة ، هذه التغيرات العميقة ، بما
فيها الجانب الايديولوجي غير المفصول عن أساسه المادي
هذه الشروط يمر بها التقرير الايديولوجي في الطريق دون أن
يعيرها التفاتا ، اللهم الا عامل الدين المعزول عن أسسه
الموضوعية .

(٣) – في هذه الشروط نشأت الدولة المغربية ، ويعلم
الجميع أنها لم تولد مكتملة ، بل تعثرت في تطورها ولم تشمل

المغرب كله الا ابتداء من عصر المرابطين . وبموازاة هذا التعثر في تطور الدولة ، ظلت الهيئات الديموقراطية راسخة على الاصعدة المحلية ، وظلت القبائل مسلحة ، وكانت السبيبة تتسع أحيانا لتشمل جزءا كبيرا من البلاد ، وكانت الارستقراطيات التي توالى على الحكم ضعيفة الاستقرار متغيرة باستمرار .

وهذا مرتبط بالواقع الاقتصادي الاجتماعي للمغرب قبل الاستعمار ، وهذا الواقع الذي لم ينضج التناقضات الاجتماعية الى حد بروز طبقات واضحة المعالم ، متناحرة فيما بينها ، بل ظلت القبائل محتفظة بتماسكها ، وبفضل هذا التماسك ، وبفضل القوة الاقتصادية والعسكرية المستمدة في الغالب من التجارة الصحراوية ، تمكنت قبائل عظمى بقيادة أرستقراطيتها العسكرية والتجارية من مد نفوذها على باقي القبائل في المغرب وأحيانا في كل شمال افريقيا .

ومنذ القرن الخامس عشر ، منذ تفاقم خطر الغزو البرتغالي والاسباني والتركي . . . وتحول طرق التجارة الصحراوية نحو الشرق ، أصبح الاساس الذي تقوم عليه عليه الارستقراطيات الحاكمة هو الدفاع عن الوطن . ومن هنا احتلت الارستقراطية القبلية العسكرية ذات الامتيازات الايديولوجية (الاشراف) قمة الهرم وقلب الدولة ، متحالفة مع التجار والعلماء .

وهكذا ، فقد كانت القبائل السائدة التي شكلت الدولة المغربية على أسس : التضامن القبلي ، والقوة الاقتصادية والعسكرية، وتحت شعارات الإصلاح الديني ، كانت هذه القبائل سرعان ما تصاب بالتفكك ، التفكك النسبي ، وذلك لان أرستقراطيتها بعد الاستيلاء على الدولة تبدأ بالانفصال موضوعيا عن قبيلتها ، لاستفادتها وتميزها اقتصاديا ، ولاصطناعها لحلفاء جدد من أجل الحفاظ على مصالحها ، ولتفتحها على باقي القبائل والفئات لكونها تمثل السلطة العامة . هذا الانفصال يفقد الارستقراطية الحاكمة أساسها الاجتماعي ، ومن ثمة ، تسير نحو السقوط ، لتحل محلها أرستقراطية قبيلة أخرى .

وهكذا أيضا ، فقد كانت الارستقراطية القبلية العسكرية والدينية ، ما بعد القرن الخامس عشر، تبرز في خضم النضال ضد الغزاة الاجانب ، وتكتسب ، قوتها ونفوذها من خلاله . وتبدأ بالسقوط حالما تتقاعس عن النضال ضد الغزاة ، هذا التقاعس الذي يعبر عن مصلحتها ، فأحيانا تكون مصالحها في التحالف مع الغزاة ضد منافسيها الوطنيين (معركة وادي المخازن صورة صارخة في هذا المجال) ، وأحيانا تكون مصالحها في تجنب المواجهة وتقديم التنازلات (مثال : أواخر السلاطين العلويين) .

واذن ، فقد كان المضمون الاجتماعي للدولة المغربية قبل الاستعمار هو التعبير عن سيادة الارستقراطية القبلية

العسكرية والتجارية ، أو العسكرية والدينية . وكانت وظيفتها بالاساس هي خدمة مصالح هذه الارستقراطية عن طريق : جباية الضرائب ، وتأمين طرق التجارة ، وبناء واصلاح الموانئ ، وتجنيد القوى لاختضاع القبائل المتمردة ، وسحق المنافسين والغزاة . ولا يجب أن يفهم من هذا أن الدولة المغربية والدولة بصفة عامة ، لا تنجز خدمات تهم المجتمع كله ، بل انها تنجزها ولكن انطلاقا من مصلحة الارستقراطية أو الطبقة الحاكمة ، وفي هذا الاطار ، يدخل أيضا الدفاع عن الوطن ، هذا الدفاع الذي يخدم مصلحة القوة الحاكمة والمجتمع عامة ، وتتناقض أحيانا مع مصلحة القوة الحاكمة .

٤) - وتأسيسا على ما سبق ، يمكن الوصول الى الخلاصات التالية :

- ان الدولة ظاهرة تاريخية ، تنشأ في مستوى معين من تطور المجتمع في مرحلة يتوسع فيها تقسيم العمل ، ويتقدم فيها الفرز الاجتماعي ببروز قوى اجتماعية (فئة أو طبقة أو تحالف طبقي) لديها من الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والايديولوجية ما يؤهلها لاحتلال قمة الهرم الاجتماعي . وتبدأ هيئات تسيير الشؤون العامة بالابتعاد عن المجتمع والاعتلاء عليه .

- ان الدولة المغربية قد نتجت عن مستوى من التطور الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي للمجتمع المغربي ،

مستوى لم يصل الى فرز طبقات سائدة ومسودة . ومن هنا ،
فانه لم تندثر الهيئات الديمقراطية على الاصعدة المحلية ،
ولم ينزع سلاح القبائل ، ولم تستقر أرستقراطية معينة مدة
طويلة من الزمن ، ولم تنجح المركزية المفرطة في الحكم .

– تلك هي أبرز خاصية للدولة المغربية تميزها بوضوح
عما يسمى بنمط الانتاج الاسيوي ، هذه الدولة التي كانت بيد
فئة ببروقراطية شديدة المركزية ، وجدت أساسها الموضوعي
في عوامل مادية ، جغرافية ومناخية فرضت تكتلا بشرياً
واسعاً لانجاز مشاريع الري الضخمة اللازمة لاستمرار العيش
والاستقرار ، وتطلب اشرافاً شديداً المركزية .

– تلك هي أبرز خاصية للدولة المغربية تميزها ايضاً عن
الدولة في المجتمعات التي بلغ فيها الفرز الطبقي درجة واضحة ،
واستولت الطبقات السائدة فيها على الدولة .

ولكن هذه الخاصية ، خاصة أن الدولة المغربية قبل
الاستعمار ، انما كانت بيد أرستقراطية قبلية غير مستقرة ، ولم
تستطع محو الهيئات الديمقراطية على الاصعدة المحلية هذه
الخاصية لا تنفي بأي حال من الاحوال أن الدولة دائماً تكون
بيد القوة الاجتماعية السائدة : فئة ببروقراطية أرستقراطية
قبلية ، طبقة أو تحالف طبقي . وتؤكد بجلاء أن الدولة نتاج
التطور الاقتصادي الاجتماعي – الايديولوجي وتؤثر فيه
طبعاً .

خلقتها ، انه في هذا السياق ، يقدم لنا بدون وعي منه ، ومن حيث لا يحتسب ، حجة هامة ، رغم عدم اكتمالها ، هذه الحجة تتلخص في أن الدولة المغربية – ويا للحظ السعيد – ليست أزلية ، بل هي ظاهرة تاريخية نشأت كما يقول التقرير في « ظروف الفتح الاسلامي والصراعات الداخلية التي رافقته » ويبقى علينا أن نكمل الطرح لنصل الى الخلاصات الصحيحة ، وذلك بعرض ملامح « ظروف الفتح الاسلامي والصراعات الداخلية التي رافقته » وبكلمة أخرى ، الاجابة عن السؤال : ماذا مثلت مرحلة الفتح الاسلامي في تطور المجتمع المغربي ؟

(١) – يعلم الجميع ان المغرب قد ارتقى الى مرحلة الحضارة قبل الفتح الاسلامي بكثير ، وعرف تقسيما متطورا نسبيا للعمل (الزراعة ، الرعى ، التجارة) ، وعرف أشكالا وأدوات لتسيير الشؤون العامة على صعيد القبيلة وما دونها ، تمثلت في المجالس الجماعية .

ويعلم الجميع كذلك أن تغيرات مهمة بدأت تظهر معالمها في البنيات الاجتماعية والاقتصادية المغربية ، وذلك خصوصا منذ انهيار الامبراطورية الرومانية ، وضعف حلفائها البيزنطيين ، ثم تدهور الوندال ، وفي هذه المرحلة بدأت التجارة تتطور بين الجنوب الصحراوي ، وموانئ الشمال وعلى رأسها سبتة .

هذا الواقع كان قد بدا يحبل بتناقضات اجتماعية ما

الاستعمارية ؟ وعندما نقول نتاجا ، فلا نعني أنه نتاج سلبي ، بل جدلي ، نؤكد على استقلاليته النسبية .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن مركزية هذا الجهاز المفرطة لا يمكن فهمها بدون وضعها في إطارها الصحيح ، بدون ربطها أولا بجوهر الاستعمار الذي هو اضطهاد وطني يستهدف محو ومصادرة مظاهر السيادة المغربية وكل مقومات الشخصية الوطنية اقتصاديا ، سياسيا ، عسكريا ، دينيا وثقافيا . وهو في نفس الوقت طبقي ضد الفئات والطبقات الكادحة خصوصا ، وضد كل الطبقات الوطنية عموما وتدعيم لمواقع الفئات والطبقات الرجعية العميلة .

وبدون ربطها ثانيا بالتحولات التي طرأت على الدولة البورجوازية في مرحلتها الامبريالية حيث تعمقت رجعيتهما وقوي تدخلها في الميدان الاقتصادي ، في التوجيه والانتاج .

وعندما نتفق الى حد كبير مع التقرير الايديولوجي في حديثه عن الدور الهام الذي اضطلع به جهاز الحماية في التوجيه الاقتصادي ، وذلك بوضعه في إطاره الصحيح الموضح أعلاه ، فإننا نؤكد أيضا ان الرأسمال الامبريالي الخاصي وعلى رأسه البنوك الامبريالية مثل بنك باريس والبلاد المنخفضة ، كان يحتل مواقع اقتصادية حاسمة في كثير من المجالات : الطاقة ، النقل ، التأمين ، التجارة الفلاحة ، العقار ، الصناعة الكيماوية والغذائية ، المناجم باستثناء

الفوسفات ٠٠٠ وبعض مواقع هذا الرأسمال سبقت تكون جهاز الحماية ، هذا بالإضافة الى احتلال هذا الرأسمال مواقع هامة حتى فيما يسمى بالقطاع العام .

والخلاصة ، ان جهاز الحماية نتاج النظام الاستعماري الفرنسي في مرحلة محددة هي بداية القرن العشرين ، ورغم دوره الهام في الميدان الاقتصادي ، فانه لم يكن الوحيد في الساحة ، بل ترك مجالا فسيحا للغاية للرأسمال الامبريالي الخصوصي وقدم له كل الخدمات الضرورية ، في نفس الوقت الذي ترك فيه هامشا للبورجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين من القواد والاعيان .

اما اذا كان التقرير الايديولوجي يعنى بكون جهاز الحماية ليس نتاجا للانتاج وعلاقات الانتاج ، انه ليس وليد التطور الذاتي المستقل للمجتمع المغربي ، فذلك اقحام لا معنى له و لا مبرر له في اطار الحديث عن اجهزة الدولة في المرحلة الاستعمارية .

الدولة في مرحلة الاستعمار الجديد

في هذا المجال ، يوظف التقرير الايديولوجي خلاصاته السابقة المنسقة بلباقة، والمنطلقة من المسابقات لتبرير اختياراته السياسية . فيسير بمنطق صوري ملغوم من اساسه :

لقد تبلورت تاريخيا الدولة المغربية الشعبية المبنية على الديمقراطية ، الدولة المغربية التي لم تكن بيد طبقة من الطبقات بل بيد الشعب ، كان مصدرها وموجهها هو الاسلام ، ومهمتها هي الدفاع عن الوطن وتسيير شؤون المجتمع .

وقد جاء الاستعمار وأقام جهاز الحماية لخدمة الاقتصاد الاستعماري وترك دولة المخزن على الهامش بلا حول ولا قوة .

ثم غير الاستعمار شكله متحولا الى استعمار جديد ، واستمر جهاز الحماية بعد مغربته بنفس وظيفته .

والمطروح لانجاز التحرر الوطني وبناء الاشتراكية ، تحويل جهاز الدولة من جهاز فوق الشعب الى جهاز لخدمة الشعب وذلك بواسطة الديمقراطية .

وخلافاتنا الجوهرية مع التقرير الايديولوجي في هذا المجال تتركز في :

١ - انكاره لمضمون الدولة الاجتماعي ، لمضمونها الفئوي والطبقي . وقد بينا فيما سبق ، بيد من كانت الدولة المغربية قبل الاستعمار ، ومصلحة من كانت تخدم . كما بينا ايضا ان جهاز الحماية ليس الا تعبيراً عن سيطرة الامبريالية الفرنسية على الوطن المغربي ، وأداة لخدمة مصالحها .

والدولة المغربية الحالية ، ليست الا دولة الذين دعمهم وخلقهم الاستعمار ، وهياهم للقيام بدور الخلفاء — : البورجوازية الكومبرادورية وكبار الملاكين العقاريين الذين دعموا مواقعهم بعد فترة من التوازن بينهم وبين القوى الوطنية، بفضل استغلالهم لاختفاء هذه القوى وامساكهم بجهاز الدولة الذي لعب الدور الاساسي في تدعيم قوتهم . وهذا يفسر (دور الدولة) حتى عند التقرير الايديولوجي بـ « عجز البورجوازية على تحمل مخاطر الانشاء والتصنيع ، واستعمالها الدولة والقطاع العمومي كأداة تسير تجارتها ومنشأتها المتأخرة ، وكوسيلة تضع رهن اشارتها اموال وممتلكات الامة » . بدلا من ذلك كله ، اخضعت الادارة الى أساليب العمل والتسيير التي كان يتسم بها المخزن القديم ، تلك الاساليب التي لا تخضع لاية قواعد غير تلك التي تنتج عن التعسف واستغلال النفوذ والسلطة المبنية على الزبانة والتبعية (صفحة ١٠٠) .

ان انكار المضمون الطبقي للدولة الحالية والتوهم بإمكانية تحويلها ديموقراطيا بدون نفس النظام والطبقة السائدة ، ليدل دلالة عميقة على الاتجاه البورجوازي — الاصلاحى ، البرلماني او غير البرلماني ، الذي يعبر عنه التقرير الايديولوجي .

ان المطروح هو انضاج النضال الجماهيري وعيا وتنظيما بكل الاساليب والاشكال ومراكمة المكاسب والخبرات لتهيئة شروط القضاء على نظام التبعية وتحطيم جهاز دولته وبناء

سلطة الجماهير انطلاقا من مواقع الانتاج والعيش ، وصولا الى المستوى الوطني .

التحليل الطبقي

يصل التقرير الايديولوجي الى التحليل الطبقي للمجتمع المغربي الراهن ، يصل بعد ان يكون قد فرش لهذا التحليل ارضا ملغومة بالمسبقات المثالية والتنظيرات الذاتية التبريرية، غذا بالاضافة الى العديد من المغالطات واذا كنا قد رأينا نماذج بينة عن لا علمية ولا جدلية التقرير في حلقاتنا الماضية ، فاننا سنصطدم في هذا الجزء المخصص لتحليل المجتمع المغربي في كل فقرة ، وأحيانا في كل سطر بنماذج صارخة عن انعدام العلمية والجدلية ، ومزيّدا من التبريرات والتحايل على الالفاظ .

وقبل المرور الى استعراض طبقات المجتمع المغربي عند التقرير الايديولوجي ، لنر اولا تحديده لتاريخ البنية الاستعمارية ولضمونها .

في الحقيقة ان التقرير الايديولوجي لا يعتبر ان المغرب قد انتقل منذ بدايات ١٩٥٦ الى مرحلة الاستعمار الجديد . وقد كان ذلك واضحا بشكل نسبي في قفزه عن اتفاقية ايكس لبيان السيئة الذكر ، وتغطيته لهذه القفزة بانتقاد بعض اخطاء القيادة البورجوازية للحركة الوطنية . ولكن صمته عن

استخلاص الدروس الحقيقية ، ورفع الملك محمد الخامس الى مستوى قادة الشعوب في نضالها من اجل التصحر والديموقراطية ، يبين وقوفه الى جانب اتفاقية ايكس ليبان ومولودها المسخ : الاستقلال الشكلي . يقول التقرير (٩٦) : « واذا كانت السنوات الاولى التي تلت الاعلان عن الاستقلال قد اكتنفها شيء غير قليل من التردد والغموض نتيجة الاسلوب الذي فرضته الدولة الحامية خلال مفاوضات ايكس ليبان ، فان الامور سرعان ما اخذت تعود الى مجراها الطبيعي ، الى طريقها الوطني التحرري ، عندما صادق الملك الراحل على التدابير الاقتصادية التحررية التي هيأها الجنرال التقدمي في الحركة الوطنية آنذاك ، تلك التدابير التي تبلور بشكل مذهبي عام في التصميم الخماسي لسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ » .

ولكن جاءت في عام ١٩٦٠ « الحملة المضادة الى ش... الاستعمار الجديد وتبنتها الرجعية المحلية ، والتي اجهاض عملية التحرير الوطني ، على الرغم من ذلك الحلف الذي كان يربط بين الملك الراحل محمد الخامس والحركة الوطنية » .

وكأنا بمديجي التقرير لا يستطيعون هضم هذا الواقع : واقع وجود القادة الوطنيين على رأس اغلب الحكومات الى حدود سنة ٦٠ ، ومع ذلك فالمغرب ، رغم هؤلاء الوطنيين ورغم « ملكهم الراحل » كان يعيش تحت سيطرة الاستعمار الجديد *

ولكن الواقع عنيد ، واقع سيطرة الشركات المالية والصناعية والتجارية الامبريالية على مفاتيح الاقتصاد المغربي وتوجهه الى خدمة السوق الامبريالية ، وسيطرة الخبراء والاطر الامبريالية ، ومرابطة الجيوش الفرنسية والقواعد الامريكية ، واستمرار احتلال مناطق الشمال والجنوب . الخ . هذا الواقع العنيد يؤكد ان المغرب قد انتقل مباشرة بعد ايكس ليبان الى مرحلة الاستعمار الجديد ، ووجود الوطنيين وحتى جناحهم التقدمي آنذاك في الحكومة لا يغير من الواقع جوهره . والدلالة الحقيقية لهذا الوجود هو التوازن النسبي الذي كان بين الحركة الوطنية من جهة ، وبين ركائز الاستعمار الجديد : الاوتوقراطية الملكية والبورجوازية الكومبرادورية الصاعدة ، هذا التوازن لم يلبث ان مال بشكل حاسم لصالح طرف التناقض الرجعي ، وقد استفاد الطرف الرجعي من الاوهام الاصلاحية للحركة الوطنية ، رغم ان استفادته الحقيقية والاساسية كانت من ايقاف المقاومة المسلحة ضد الاستعمار والرجعية ، وتوقيع اتفاقية ايكس ليبان .

وبعد تحديد تاريخ انتقال المغرب الى مرحلة الاستعمار الجديد ، ننتقل الآن - مع التقرير الايديولوجي - الى بحث مضمون البنية الاستعمارية الجديدة .

في هذا الاطار ايضا ، فان التقرير لا ينجح بشكل دقيق في تحديد هذا المضمون ، فرغم كثير من الكلام في هذا الشأن ،

فأنه لا يتجاوز التأكيد على أن الاقتصاد المغربي موجه لخدمة السوق الامبريالية بامدادها بالمواد الاولية المعدنية والزراعية، وبوضع اللمسات الاخيرة على بعض منتجاتها ، هذا من جهة، ومن جهة ثانية ، استيراد المواد المصنعة من آلات ومواد استهلاكية . والتأكيد كذلك على اهمية دور الدولة في هذا الاقتصاد التبعية ، كل ذلك بشكل عام اولاً ، وبشكل ناقص ثانياً بغض الطرف عن مرتكزات التبعية الاخرى ، بل يصل به الامر الى اعتبار « القطاع العام » « جزءاً هاماً من الانتاجية الوطنية » .

وتقدم ارضية الحركة الماركسية - اللينينية المغربية تدقيقاً حول البنية الاستعمارية الجديدة ، مرتكزاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية . تقول الارضية (٢٢ مارس - العدد الاول ، فبراير ٧٥) : « تقوم السيطرة الامبريالية الجديدة على أساسين :

(١) تفكيك الاقتصاد الوطني ، ودمجه بالسوق الامبريالية .

(٢) امساك الرأسمال الامبريالي بكل مقدرات الاقتصاد الوطني المالية والصناعية والتجارية والزراعية ، وبالتالي ، التحكم في توجيه الاقتصاد الوطني خدمة لاغراض الامبريالية .

في النظام القائم ، تراجع الاستعمار جزئياً عن بعض

مواقعه الاقتصادية لمصلحة الطبقة الحاكمة ، ولمصلحته نفسه ، واحتفظ بكل مواقع السيطرة الامبريالية في الميدان الصناعي والبنكي . لقد تراجع خاصة في ميدان الملكية الفلاحية وفي بعض استثمارات التجهيز والسكك الحديدية والكهرباء والماء ، وجزئيا في القطاع الثالث بسبب مغربته . لكن تفكيك الاقتصاد الوطني ودمجه بالامبريالية ازدادت وتيرته وارتباطاته ، ويظهر ذلك حاليا في النشاط الاقتصادي الانتاجي والسياحي الذي قامت به الدولة خلال العشر سنوات الاخيرة . لقد ركزت الدولة كل مجهوداتها لتشجيع فلاحية التصدير الى الاسواق الاوروبية ، ولتشجيع كل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة .

وتضيف الارضية : « يؤطر هذا الاستغلال الاقتصادي ، استمرار التواجد الامبريالي الاداري والفني والعسكري . ان حجم التواجد الامبريالي الاداري والفني الذي ما زال يعادل ٥٠٪ من الكوادر ، ليس استغلالا اقتصاديا وحسب ، بل هو تعبير عن استمرار بنيات فوقية شبه استعمارية في الادارة والتعليم ، هذه التي وظيفتها في النظام القائم ضمان السيطرة الاقتصادية بواسطة عزل الجماهير الشعبية عن الوظائف التسييرية الحساسة في الميدان الاقتصادي وبواسطة السيطرة الايديولوجية والثقافية على الجماهير الشعبية . أضف الى ذلك انتصاب قواعد عسكرية فوق التراب الوطني ، والتي تشكل تهديدا مستمرا لحركة الثورة في المغرب ، وعلى امتداد منطقة المغرب العربي » .

وبعد ان رأينا خطأ التقرير الايديولوجي في تحديد تاريخ حلول الاستعمار الجديد ، ورأينا قصوره في تحديد مضمون بنيات التبعية ، وقفزه على عدة جوانب اساسية فيها . بعد ذلك لننتقل الى تحليله لطبقات المجتمع المغربي .

الطبقة السائدة

يتأرجح التقرير الايديولوجي بشكل مرتبك في تحديد الطبقة او الطبقات السائدة ، فهو يتحدث عن « الطبقات المسيرة » ، وعن « العناصر التي تخدم الاستعمار الجديد » ، و احيانا عن « جماعة اوليغارشية من المضاربين والسائرين في ركابهم » ، وأحيانا اخرى عن « التشكيلات البورجوازية الحاكمة » ، يستعمل مرات « طبقة » ، ومرات اخرى « الطبقات » ، ويحدث ذلك احيانا في فقرة واحدة .

وبعض النظر عن هذا « الكشكول » من المصطلحات المتنافرة ، فان المهم هو ما هي الفئات المكونة لهذا الكشكول حسب التقرير الايديولوجي ، ما هي مرتكزاتها الاقتصادية ، وما هو موقعها من الثورة .

انه تكون في بادىء الامر في احضان التجارة الاستعمارية والمضاربات العقارية ، وانضافت اليه فئات جديدة متفتحة على التقنية ، فتمكنت من تحديث القطاعات الفلاحية ، ثم تعزز بالتحاق « عناصر اخرى معظمها هذه المرة من التقنيين

والاطر العليا » . وقد استطاع هذا « الكشكول » الذي ظل مرتبطا بالتجارة والعقار ، أن ينوع نسبيا نشاطاته الاقتصادية ، مستفيدا من التقلبات التي يعرفها الرأسمال الامبريالي وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني ، ومجبرا جهاز الدولة على تدعيمه . ولكن الصناعة التي يقوم بها هي صناعة تكميلية فقط موجهة لخدمة قنوات الاستيراد والتصدير ، وعليه ، فان مهمته التاريخية « لا يمكن ان تكون شيئا آخر سوى القيام بذلك الدور الذي يجعل منها أداة لتكييف عملية الاستغلال الامبريالي » .

ان انتقاداتنا تشمل التآرجح في تعريف الطبقة السائدة وتشمل عدم ابراز العمود الفقري للطبقة السائدة ، وهم الملاكون العصريون الكبار (البورجوازية الزراعية) المفروض ان يحطمهم الاصلاح الزراعي الحقيقي ، وتشمل عدم تدقيق المرتكزات الاقتصادية لهذه الطبقة ، وعدم ابراز طبيعتها السياسية . ان التعميم والتهرب من التحليل والتدقيق انما يخدم ذلك الغرض المبني ، غرض انكار البورجوازية المتوسطة ، الشيء الذي سنناقشه بعد قليل .

ان ارضية الحركة الماركسية - اللينينية تقدم تحديدا اذق للطبقة السائدة ، تركيبها ، طبيعتها الاقتصادية والسياسية . تقول الارضية (٢٣ مارس - العدد الثاني - يناير ٧٥) : « ان الطبقة السائدة هي في الجوهر طبقة بورجوازية كومبرادورية ، ونعني بالكومبرادورية الطبقة البورجوازية التي ترتبط مصالحها

بالامبريالية ، ولها في النظام القائم مصلحة في استمراره .
تتشكل هذه الطبقة من :

١ - البورجوازية الزراعية و « بقايا الاقطاع » .

٢ - البورجوازية العليا التجارية والصناعية والعقارية .

٣ - البورجوازية العليا الادارية والعسكرية .

وتضيف الارضية : « ان البورجوازية الحاكمة غير قادرة بحكم ضعفها الشديد على انتزاع زمام القيادة من الرأسمال الامبريالي ، بل انها لا تتقدم في الميدان الهامشي الذي تحتله الا بعد ضمانات وحماية الدولة . وبمجرد المقارنة بين الوزن الذي أصبحت تحتله الدولة في مختلف الميادين : الصناعة والتجارة والميدان المالي ، وتدخلها الشامل في الفلاحة .. يؤكد الدور الطفيلي للبورجوازية الكومبرادورية ، ومدى تعلقها بالدولة ، وفي نفس الوقت ، الخدمة المجانية التي تؤديها دولة الكومبرادورية لطبقتها . واطافة لذلك ، فان هذه الطبقة لم تخرج بعد عن أصلها الاقطاعي التجاري ، ورثت صفات هاتين الطبقتين : التبذير والبذخ والمضاربة والرشوة .. لم تكن الطبقة المسيطرة تعرف الصراع السياسي بداخلها ، فطبيعة السلطة الاوتوقراطية وطبيعة الطبقة الطفيلية نفسها ، يمنعان ذلك . الصراع الوحيد الذي مارسه جماهيرها هو صراع التكتلات الاقليمية ، والذي تشجعه الاوتوقراطية

لهدفين : ضمان توازن داخلي حول القصر ، وتحريف انظار الجماهير عن المشاكل الطبقيّة الحقيقية . وفي هذا الوضع ، ليس هناك الا الجيش المنظم القادر على حسم المشكل، وفي نفس الوقت ، امتصاص اية امكانية داخل الجيش خارجة عن مبادرات الطبقة المسيطرة » .

ان الاساسي الذي نسجله على التقرير ، هو خلاصته الثمينة التي يتنكر لها بعد بضع صفحات ، ويتنكر لها في حديثه عن بنائه الاشتراكي .

لقد قال التقرير ، ان المهمة التاريخية للطبقة السائدة « لا يمكن ان تكون شيئاً آخر ، سوى القيام بذلك الدور الذي يجعل منها أداة في تكييف عملية الاستغلال الامبريالي » . وبعد قليل ، يلوم ويعاقب الدولة التي يضعها فوق الطبقات ، لانها تخطيء ، فتضع الامتيازات والموارد تحت تصرف البورجوازية المغربية الناشئة للقيام بدور الوكيل للرأسمال الاجنبي . يقول التقرير : « ان الدولة ان تفعل ذلك ، تعتقد خطأً ووهما ان هذه الطبقة تسير في طريق التحول الى طبقة منتجة او ذات مشاريع صناعية مهمة ، وبالتالي ، الطبقة التي تصبح مؤهلة للقيام بنفس الدور الذي قامت به البورجوازيات الغربية في تنمية الرأسمالية في بلدانها » . انه « اعتقاد باطل ووهم ساذج » (ص ١٠٥) .

الاعتقاد الباطل اعتقادكم ، والوهم الساذج وهمكم .

أيها السادة مدبجو التقرير الايديولوجي . ان دولة الكومبرادور مدركة لطبيعتها ، ومهمتها ، ولمهمة وطبيعة طبقتها في خدمة الارتباط بالامبريالية ، وابتحوا ايها السادة كل اختيارات وتصاميم ومشاريع الدولة في الاقتصاد والسياسة والثقافة . . الخ اذا كنتم في شك من ذلك .

قلنا ، ان الاعتقاد الباطل اعتقادكم ، والوهم الساذج وهمكم ، لانكم انتم الذين تعتقدون انه بالامكان تحويل هذه الطبقة لخدمة الاقتصاد المتحرر ، أستم القائلين « ان اصحاب رؤوس الاموال من المغاربة ، مطالبون بالمساهمة في الجهود الخاص بالتحريير والتنمية ، ولا يجوز ابدا ان يتذرعوا بأنهم يشكلون او يريدون او يشكلوا بورجوازية وطنية حقيقية ، الا اذا كفوا نهائيا عن المضاربات المالية والعقارية ، وخدمة التجارة الاستعمارية ، وانصرفوا الى النشاطات المنتجة التي تنسجم مع ضرورات التنمية والتخطيط الاشتراكي الذي يجب ألا يخشوه قط ، بل عليهم ان يساندوه » - ص ١٥٢ .

البورجوازية المتوسطة

يطيل التقرير الايديولوجي الحديث لاثبات البديهيات ، لاثبات الفرق النوعي بين البورجوازية في نمط الانتاج الرأسمالي الصافي ، وبين البورجوازية في بنيات التبعية ، كأن احدا من الناس ما زال في شك من ذلك ، وهو في حديثه هذا لا يميز مطلقا بين البورجوازية الكومبرادورية المرتبطة

حتى الموت بالامبريالية ، وبين البورجوازية المتوسطة ، هذه البورجوازية التي تشترك مع البورجوازية الكومبرادورية في كونها تعيش من استغلال عمل الآخرين ، ولكنها تتميز عنها بموقعها من الاقتصاد ، وموقعها من السلطة ، وبالتالي بموقعها من النظام الحالي وسيدته الامبريالية .

فهي تحتل مواقع هامشية بالنسبة للكومبرادورية والامبريالية في كل القطاعات الاقتصادية (التجارة ، الزراعة ، الصناعة ، البناء . الخ) . ويضيق عليها الخناق باستمرار من طرف الكومبرادور والامبريالية ، فتحكم الكومبرادور وجهاز دولته في التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ، وتحكمهما في تحديد ومراقبة الاسعار ، يضيق هامش الربح بالنسبة للتجار المتوسطين . وسيطرة كبار الملاكين على اجود الاراضي ، وتسخيرهم لجهاز دولتهم لتقديم كل الخدمات يجعلهم هم المسيطرين على البادية المغربية بشكل مطلق ، الشيء الذي لا يبقى للفلاحين الاغنياء مجالا لمنافستهم والاستفادة الكبيرة من مشاريع دولتهم . واذا انتقلنا الى قطاعات الصناعة نرى نفس الشيء ، فقطاع النسيج مثلا ، وهو القطاع المفضل لبورجوازيتنا المتوسطة ، والذي تواجدت فيه بمجموعة لا بأس بها من المعامل الصغيرة ، هذا القطاع ايضا ، اخذت هيمنة الكومبرادور والرأسمال الامبريالي عليه تقوى يوما بعد يوم ، خصوصا بعد بناء اكبر مركب للنسيج في افريقيا ، وهو « كوطيف » بفاس . والامر ادهى في قطاع البناء ، حيث ضاق الهامش بشكل شبه كامل امام المقاولات المتوسطة ، وذلك امام سيطرة

الشركات الامبريالية والشركات المختلطة الكومبرادورية
الامبريالية في هذا الميدان .

وهذه الطبقة توجد خارج السلطة السياسية، ولم تتغاش مع الكومبرادور الصاعد الا مؤقتا ، وفي فترة من التوازن النسبي ، وما ان دعم الكومبرادور مواقعه حتى ركلها خارج السلطة .

هذه الطبقة قوية الحساسية ضد سيطرة الكومبرادور وتدخل جهاز دولته في اغلب المجالات . وهي تطمح وتحلم ببناء نظام متحرر تكون هي سيده . ولكن قوتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تؤهلها لذلك . وهي من جهة اخرى، ونظرا لاعتمادها على استغلال عمل الآخرين لا تستطيع الاعتماد على نضال الجماهير لتحقيق برامجها ، وتجنح الى التحرك خارج هذا النضال ، والتذبذب بين الطبقة السائدة والطبقة الكادحة ، وذلك حسب موازين القوى الفعلية في الساحة وبالتالي ، فان العامل الحاسم لشل هذا التذبذب لديها ، او على الاقل لدى شرائح واسعة منها ، هو مدى تقدم حركة الجماهير وعيا وتنظيما .

ان هذا الانكار لدى التقرير الايديولوجي لوجود بورجوازية متوسطة ، متناقضة مع الكومبرادور والامبريالية، لا يبرره اي شيء فنقص المعرفة غير وارد ، لانه يكفي السادة مدبجي التقرير الايديولوجي ، ان يستعرضوا اوضاع عدد من

الاعضاء في الاتحاد الاشتراكي ، اوضاعهم الاقتصادية وتاريخهم السياسي ، وأوضاع رفاق سابقين لهم في حزب الاستقلال ، ليعرفوا البورجوازية المتوسطة وما يميزها عن الكومبرادور .

ان هذا الانكار لا يبرره اي شيء اللهم الا اذا كان التقرير يريد ان يغالط ، ويعتبر هذه الطبقة طبقة كادحة ، وليست طبقة بورجوازية تعيش من استغلال عمل الآخرين .

البورجوازية الصغيرة

ولا يصل التقرير الى الحديث عن البورجوازية الصغرى، حتى نرى السادة المدبجين يبذلون جهودا مضنية ، ولكنها بكل اسف جهود ضائعة ، فيستنجدون « بالخصوصية » كعادتهم ويتكئون على الماركسية المذبذبة عليها ، ويستبدلون التحليل الطبقي بالتحليل المهني ، ويزاوجون بين « تكتيك الهجوم » لانكار وجود البورجوازية الصغرى في المجتمع المغربي ، ثم يعودون الى « تكتيك الدفاع والتبرير » ، وهم في ذلك مرتبكون ، احيانا يتحدثون عن البورجوازية الصغرى ، وأحيانا اخرى ، يضعونها بين مزدوجتين .

يقول التقرير : ان مفهوم البورجوازية الصغرى « مفهوم مقتبس من ادبيات الاشتراكية الكلاسيكية التي حلت وضعية البورجوازية الصغرى في سياق تطور المجتمعات الاوروبية ،

وخلال تلك الفترة التي تميزت بالتركيز الرأسمالي ، تركيز
اعتمد على الاحتكار الصناعي والتجاري . ان هذه البرجوازية
الصغيرة الاوربية التي كانت تتألف من اصحاب الدخل المتوسط
والافراد المالكين الميسورين (بالنسبة الى مستوى الحياة
العامة في اوروبا) ، كانت بالفعل مهددة بالديناميكية الداخلية
للنظام الرأسمالي . كما كانت الحركة البروليتارية من جهتها
تعمل على تقويض الاسس التي قام عليها النظام الرأسمالي
وعلى ضرب الملكية الفردية التي كانت هذه البرجوازية
الصغيرة تتمسك بها اكثر مما كان يتمسك بها اصحاب
الاحتكارات الكبرى . وبما ان هذه البرجوازية الصغيرة كانت
عبارة عن طوائف وفئات مشتتة ، لا تشكل طبقة فاعلة في
الديناميكية الاجتماعية . وبما انها كانت مهددة في مصالحها
وطموحاتها من طرف الطبقتين الرئيسيتين . فانها اضطرت
الى سلوك مسلك التذبذب . . . مما طبع سلوكها بالطابع
الانتهازي، وجعلها تقوم احيانا بردود افعال عفوية غير منظمة،
وتعيش حالة من اليأس بسبب الخطر الذي يهددها ، الشيء
الذي طبع سلوكها الثوري بطابع المغامرة (التقرير ، صفحة
١٢٠) .

ان هذا الكلام لا يساوي شيئاً لانه لا يحل ، ولا يساهم
في حل مشكل مطروح . والمشكل المطروح هو : هل توجد طبقة
بورجوازية صغيرة في المجتمع المغربي ؟ ما هي اهم فئاتها ؟
ما هي اهم مميزاتها السياسية والايدولوجية ، وبالتالي ، ما
هو موقعها في الثورة ؟ هذا هو المشكل المطروح ، اما «مشكل»

نقل مميزات البورجوازية الصغرى الاوروبية والصاقها بشكل
تعسفي بالبورجوازية الصغرى في المغرب وفي « العالم
الثالث » ، فهو مشكل يختلقه التقرير لتجنب النقاش الجدي .

ان الاساس الاقتصادي للبورجوازية الصغيرة هو الانتاج
الصغير والملكية الصغيرة من جهة ، والعمل المأجور غير
المنتج بشكل مباشر من جهة ثانية . وعليه ، فالفئات المكونة
لطبقة البورجوازية الصغيرة تعيش من المشاريع الصغيرة التي
تمتلك وسائل الانتاج فيها ، ولا تستغل العمل المأجور الانادرا ،
وتعوضه في الغالب بالعمل العائلي ، وهذه حال الفلاحين
المتوسطين ، وحال الصناع التقليديين المالكين لورشاتهم ،
وحال التجار الصغار .

كما تعيش فئة اخرى من بيع قوة عملها مقابل اجر دون
ان تساهم بشكل مباشر في انتاج السلع والقيمة الزائدة ، وهذه
حال الموظفين في القطاع الخاص وفي الدولة .

وقد تحدث لينين عن الفئات الاولى وسماها « طبقة
الانتقال » ، ويسمىها البعض بالبورجوازية الصغيرة التقليدية .
وهذه الفئات من البورجوازية الصغرى هي التي يهدد وجودها
اشتداد التمرکز وسيطرة الاحتكارات ، وهي التي اشار اليها
التقرير الايديولوجي .

اما الفئات الاخرى المأجورة ، فهي فئات بورجوازية

صغيرة غير مهددة بالانقراض في نمط الانتاج الرأسمالي ، بل انها تتوسع بتضخم جهاز الدولة ، وتضخم القطاع الثالث (قطاع الخدمات) . وبالنسبة لواقعنا المغربي ، فالذين يبصرون يرون انتشار الانتاج الصغير (الفلاحة الصغيرة ، الصناعة التقليدية ، والمهن الحرة . .) ، والتجارة الصغيرة ، الشيء الذي لا يوجد الا نادرا في عهد التمرکز البالغ في الانظمة الرأسمالية الصافية . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فالتقرير الايديولوجي يؤكد هيمنة وتضخم جهاز الدولة .

وعليه ، فان البورجوازية الصغرى في الوضعية التي تعيشها بلادنا ، وضعية التبعية ، هي اوسع بكثير من البورجوازية الصغرى في البلدان الرأسمالية ، وخصوصا فئاتها القديمة . وهي بجميع فئاتها ضحية البنية الاستعمارية الجديدة ، ضحية الاستغلال الامبريالي الكومبرادوري ، مهددة في ملكياتها الصغيرة في البادية والمدينة ، مهددة بانسداد آفاق الشغل في وجهها . والمصير المؤكد بالنسبة للمتساقطين العديدين منها ليس هو الانتقال الى وضعية البروليتاريا ، كما كان الحال في البلدان الرأسمالية ، بل الانتقال الى صفوف العاطلين .

تقول ارضية الحركة الماركسية - اللينينية المغربية حول البورجوازية الصغرى : « ان الصفة الاجتماعية لهذه الطبقة كمالك ولو للملكية صغيرة تجعلها في الوضع المتردد داخل الصراع الطبقي بين المالكين وغير المالكين . الا ان اتجاه

التحول الى البروليتاريا هو الانعكاس الاقتصادي الفعلي للهياكل الحالية ، يضعها ويقربها من مواقف الطبقة العاملة ، ويربط مصالحها بتغيير الهياكل القائمة . لقد شكلت هذه الطبقة في مرحلة النضال ضد الاستعمار التقليدي خميرة المقاومة في المدينة والبادية معا ، وتحت قيادتها تخاض اليوم معظم الانتفاضات الفلاحية ، كما انها اعطت القاعدة الواسعة للنضال الديمقراطي الجذري » .

يدخل التقرير الايديولوجي الى المؤتمر ناكرا وجود بورجوازية صغيرة في المجتمع المغربي ، وبعد ضغط المناضلين ضد هذا الانكار ، يعود السادة المدبجون الى الدفاع والتبرير ، ويقدمون عذرا غير مقبول مطلقا : ان السبب في رفضهم لهذا المفهوم هو استعماله من طرف البيروقراطية وبعض الجهات الاخرى للطعن في الحركة التقدمية وعزل الطبقة العاملة عن المناضلين المثقفين . هاكم العلم !!

انه اذا كانت تسمية الامور بمسمياتها طعنا ، واذا كانت تسمية القاعدة الطبقية لتنظيم معين بالبورجوازية الصغيرة « اجراما » في حق هذا التنظيم ، فماذا يقول السادة مدبجو التقرير الايديولوجي ، ليس في نعتهم لقيادة الحركة الوطنية بالقيادة البورجوازية ، ليس ذلك فقط ، بل اعتبارهم ان البورجوازية التي قادت الحركة الوطنية هي بورجوازية كانت تعيش من اقتسام الغنيمة الاستعمارية ، وفي اعتبارهم لهذه الطبقة خصما فقط للاستعمار ، وليست عدوا له ؟ .

ان التحليل العلمي كان يفرض ، اذا كانت هناك بالفعل تشويهات للحركة التقدمية ، وتحاملا مبالغا فيه على البورجوازية الصغيرة ، دراسة مدققة للبورجوازية الصغيرة في بلادنا ، وابرار ما يميزها حقيقة عن البورجوازية الصغيرة في البلدان الرأسمالية . اما الانكار ، وبعد ضغط المناضلين في المؤتمر ، التحايل وافراغ المفهوم من مضمونه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فلا يبرره الا التهرب واخفاء القاعدة الطبقية لجزء كبير من قادة ومناضلي الاتحاد الاشتراكي . وبالنسبة الينا ، ورغم تثميننا للامكانيات النضالية الهائلة لدى البورجوازية الصغيرة في بلادنا ، فانا لم نحلم ، ولا يمكن ان نحلم ان باستطاعة هذه الطبقة قيادة الثورة الديمقراطية ذات البعد الاشتراكي ، ان القيادة البروليتارية لتحالف الشعب هي الضمانة الوحيدة لانجاز هذه الثورة .

الطبقة العاملة

في حديثه عن الطبقة العاملة ، يحاول التقرير الايديولوجي بوعي منه التشطيب على المؤهلات الثورية الاساسية التي تمتلكها الطبقة العاملة رغم الثثرة حول الدور الطليعي « للطبقة الكادحة » . وذلك واضح فيما يلي :

(١) - اعتباره الموظفين جزءا من الطبقة العاملة ، وهنا تظهر لنا خلفيات انكار البورجوازية الصغرى والاغراض التي يخدمها ، ان التقرير لا يعتبر الموظفين فئة من البورجوازية الصغرى ، بل جزءا من الطبقة العاملة ، وبذلك لا يعود امام

البيروقراطية مجال لتصنيف جزء من مناضلي الاتحاد الاشتراكي ضمن البورجوازية الصغرى ! تأملوا كيف تسلس الشعرة من العجين !

(٢) - وتتوضح هذه الخلفية اكثر ، عندما نرى التقرير الايديولوجي يتجنب الحديث عما يميز الطبقة العاملة عن باقي الطبقات الشعبية الاخرى : استحالة تملكها لوسائل الانتاج بصفة فردية ، واحتكاكها بالتقنية الحديثة وبالانتاج الممكن في الغالب ، تمركزها وروحها الجماعية وقدرتها على الانضباط والتنظيم . . هذه المميزات هي التي تؤهل الطبقة العاملة لاكتساب الوعي الاشتراكي، وقيادة تحالف الشعب نحو الثورة الديمقراطية ذات البعد الاشتراكي .

ان الثوريين الحقيقيين في الوقت الذي يربطون فيه نضال الطبقة العاملة بنضال كل الشعب ، ويتجنبون كل عزل لها عن حلفائها الحقيقيين ، فانهم في نفس الوقت يصونون الاستقلال التنظيمي والسياسي والايديولوجي للطبقة العاملة ويحولون دون تميع الحدود بينها وبين باقي الطبقات ، ودون تميع وعيها بنشر الايديولوجية البورجوازية وسطها .

اما الذين يحشدون الطاقات والفئات الشعبية في سلة واحدة ، تحت شعارات استراتيجية وهمية حول تحويل الدولة الكومبرادورية بالديموقراطية الى دولة شعبية ، وتحويل البورجوازية الكومبرادورية الطفيلية الى طبقة وطنية منتجة ،

اما اولئك ، فهم ابعد ما يكون عن تمثيل الطبقة العاملة •

أشباه البروليتاريا

ان التقرير الايديولوجي ، كدأبه في اغلب فصوله ، يتحاشى جوهر التحاليل العلمية الجدلية ، ويتهرب من المصطلحات التي فرضت نفسها في علم الثورة ، لقد رأينا تهربه من تحديد علمي دقيق للطبقة السائدة ، وانكاره لوجود بورجوازية متوسطة وانكاره لوجود بورجوازية صغرى ، واختزاله للمؤهلات الثورية لدى الطبقة العاملة في كلام عام عن « الدور الطليعي للطبقة الكادحة المغربية » ، ونفس الشيء بالنسبة لاشباه البروليتاريا •

فالتقرير اولا ، لا يقوم بحصر لمكونات هذه الطبقة ، ولا يقوم برصد ما يربطها بالطبقة العاملة ، ولا يهتم بابرار تحركاتها النضالية •

والتقرير ثانيا ، وهذا هو الادهى ، يضع الفئة الاساسية من هذه الطبقة عمليا ضمن البورجوازية الصغرى ، حينما يدمج الفلاحين المتوسطين والفلاحين الصغار والفلاحين بدون ارض ، في كل واحد •

والحقيقة ان هذه الطبقة تتكون من الجماهير التي « اما لم تعد لها وسيلة للانتاج وهي مستعدة لبيع قوة عملها ، واما

تملك ما لا يسد رمقها ومضطرة لبيع قوة عملها دون ان تندمج بالطبقة العاملة ٠٠ تتركب هذه الطبقة من الفلاحين الفقراء والمعدمين والعاطلين والباعة المتنقلين وخدام البيوت ٠٠ الخ والقوة الرئيسية لهذه الطبقة هم الفلاحون الفقراء والذين بدون ارض ، وهؤلاء يشكلون اكثر من ٤٠٪ من مجموع الفلاحين ٠٠ وفئة الفلاحين الفقراء والمعدمين هذه « تنمو على حسابها البورجوازية الزراعية قاعدة الطبقة السائدة ، وهي التي يهاب الحكم نهضتها ، ويسلط عليها بالتالي اشد انواع القمع السياسي والايدولوجي ٠٠٠ ان هذه الفئة تشكل الحليف الرئيسي للطبقة العاملة ، لانها دون الطبقات الاخرى ليست لها اية مصلحة تشدها قليلا او كثيرا الى النظام القائم ٠٠٠ وبصفة عامة ، فان طبقة اشباه البروليتاريا في المدن او في البوادي ، بحكم انها خارج امتيازات النظام القائم ، تملك طاقة مدمرة (انتفاضة ٢٣ مارس ٦٥) ، لكنها في نفس الوقت بحكم تشتتها وقصور وعيها الايدولوجي ، لقلة احتكاكها بالصراع السياسي او النقابي ، فان ذلك يجعلها فريسة لايدولوجيات مختلفة ، ومواقف سياسية متناقضة » (٢٣ مارس ، العدد ٢ - يناير ٧٥) ٠

هذه اهم انتقاداتنا لهذا القسم من التقرير الايدولوجي والتي يمكن اعادة تلخيصها في : خطأ تحديد تاريخ حلول السيطرة الاستعمارية الجديدة ، واعتباره يبدأ سنة ٦٠ بدل ١٩٥٦ - الهروب الى العموميات وغض النظر عن جوانب اساسية في تحديد جوهر البنية الاستعمارية الجديدة ، ونفس

الشيء بالنسبة للطبقة السائدة التي يتجاوز التقرير —
الايدولوجي خلاصته الثمينة عن دورها التاريخي ، ويتوهم
امكانية تحويلها الى طبقة منتجة — انكار وجود بورجوازية
متوسطة — انكار وجود بورجوازية صغرى ، واستبدال التحليل
الطبقي بالتحليل المهني — طمس المؤهلات الثورية الاساسية
للطبقة العاملة ، واعتبار الموظفين جزءا منها — وضع اهم فئة
من فئات اشباه البروليتاريا ، ضمينا ، في صف البورجوازية
الصغرى ...

واذا كنا نستوعب اغلب مزلق التقرير الايدولوجي ،
باعتبارها معالم خط بورجوازي وطني معاد للامبريالية ،
فان الذي لا نستوعبه ، وسنحاربه مع كل المناضلين التقدميين
بكل حزم ، هو محاولة تخفيف التناقض الرئيسي ، والايهام
بامكانية تحويل الدولة والبورجوازية الكومبرادورية الى
صفوف الطبقات الوطنية المنتجة .

مفهوم الاشتراكية عند التقرير الايدولوجي :

« اشتراكية » أم رأسمالية الدولة

كما رأينا سابقا ، يقف التقرير الايدولوجي للاتحاد
الاشتراكي على دعمتين رئيسيتين :

الدعامة الاولى : التصور البورجوازي الاصلاحي
للدولة ، المتجسد في عزلها عن شروطها المادية ، والتهرب

بمختلف اشكال التحايل من تحديد مضمونها الطبقي، ورفعها الى سماء الحياد ، فوق الطبقات . هذا هو جوهر تصور التقرير الايديولوجي للدولة ، رغم محاولته اليائسة للتغطية باعتباره انها - الدولة الحالية - أداة موجودة مسبقا ، ويمكن لاي طبقة ان توجهها لخدمة مصالحها الخاصة . لخدمة مصالح « المحظوظين » او لخدمة مصالح الشعب . ومن هذه المغالطة، « يكتشف » التقرير الايديولوجي طريقه الخاص لاصلاح الدولة الحالية . هكذا ان ، فالدولة شيء معطى مسبقا ، أداة لا تعبر عن سيطرة فئة او طبقة اجتماعية ، وهكذا ايضا فانه بالامكان تحويل هذه الدولة واصلاحها بواسطة الديمقراطية .

الدعامة الثانية : هي التحليل الطبقي الذي يبقى في اغلبه تحليلا مهنيا ، يصف ويرتب عناصر المجتمع المغربي حسب المهن والحرف (الموظفون، التجار ، الحرفيون، التقنيون والباعة المتجولون . الخ) ، وعندما يتجه نحو « التحليل الطبقي » لا يذكر من الطبقات الا الطبقة العاملة بعد ان يحشر فيها ما تمليه عليه اعتباراته في محاربة البيروقراطية وبعض « الجهات الاخرى » . اما الطبقات الاخرى (البورجوازية الصغرى ، البورجوازية المتوسطة ، البورجوازية الكومبرادورية ، اشباه البروليئاريا) فيميعها بشكل سحري ، ويختزلها الى مهن وحرف . والغرض الاساسي من كل ذلك هو جمع كل الشعب ، الذي لا وجود في صفوفه لبورجوازية صغرى او متوسطة ، في سلة واحدة ، لان مشاكلة واحدة وهدفه واحد هو « بناء الاشتراكية بواسطة الديمقراطية » .

ولا يناقض هذه الخلاصة الجوهرية كل الكلام المعسول الذي أصبحت كل الاطراف اليمينية تغازل به الطبقة العاملة . لان الجوهر - زيادة على اعدام المؤهلات الحقيقية لثورية الطبقة العاملة وخصوصا انعدام ملكية ، وانعدام امكانية ملكية وسائل الانتاج بشكل فردي - هو الدور السياسي الذي تعطيه مختلف القوى البورجوازية للطبقة العاملة الذي لا يتجاوز في جوهره تدعيم مطامح البورجوازية ، ويعادي كل العداء الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي للطبقة العاملة .

على هاتين الدعامتين : الدولة غير الطبقيّة التي يمكن اصلاحها بواسطة الديمقراطية ، والشعب الموحد المشاكل والموحد الاهداف ، يبني التقرير الايديولوجي اختياراته الاستراتيجية .

اشتراكية التقرير الايديولوجي

لنستعرض اولا الخطوط العريضة لـ « اشتراكية » التقرير الايديولوجي . في البدء ، يشطب التقرير الايديولوجي ، بشكل اعتباطي تعسفي ، مفهوم الثورة الديمقراطية الوطنية ويهرب بطريقة مؤسفة من النقاش ، من طرح الاسس التي يرفض انطلاقا منها مفهوم الثورة الديمقراطية الوطنية ، المهم - في رأيه - ان هذا المفهوم غير جدي ، وان الجماهير تريد الاشتراكية . فما هي هذه « الاشتراكية » التي يريدونها التقرير الايديولوجي ؟ انها تتلخص في : « الملكية الجماعية

لوسائل الانتاج والمبادلات الكبرى ، تلك الوسائل التي يجب ان تكون تحت مراقبة مباشرة من طرف المنتجين » ، ومرتكزاتها هي التالية :

١ - تحويل الدولة بواسطة الديمقراطية ، وفي هذا المجال ، فان المؤسسات التمثيلية وحدها لا تكفي ، بل يجب بالاضافة الى ذلك ان تندمج الدولة في المجتمع لتصبح الاداة الممثلة له ، وأن تساهم الجماهير في مجموع القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي .

٢ - الاصلاح الزراعي الذي يقوم بتحديد الحد الاقصى للملكية ، وتوزيع ما يستحصل من عملية التحديد على الفلاحين الصغار . اما الاراضي التي بيد الدولة ، فيجب ان تشكل العمود الفقري للقطاع العام الذي سيتحول الى قطاع اشتراكي ، هذا بالاضافة الى تدعيم الفلاحين بالقروض وكل ما من شأنه ان يرفع دخلهم . والهدف من هذا الاصلاح الزراعي هو :

- توجيه زراعتنا لتخدم اساسا حاجيات شعبنا الغذائية وتساهم في تطوير اقتصاد وطني متكامل زراعي وصناعي متحرر من السيطرة الامبريالية .

- محو كل فرق بين المدينة والبادية ، والقضاء على جميع انواع الاستغلال وعلى كل استلاب .

٣ - بناء القاعدة الصناعية المستقلة عن الامبريالية

وذلك بإنشاء صناعة وسائل الانتاج والمشاريع المختلفة المتداملة
فيما بينها والمغذية لبعضها البعض ، وبالتحكم في التجارة
الخارجية وتأمين أدوات السيطرة الامبريالية مجسدة في البنوك
وشركات التأمين .

٤ - تلبية حاجيات الجماهير في الثقافة والتعليم والسكن
والعلاج والنقل . الخ ، بشكل ينسجم مع ضرورات بناء
الاشتراكية وما تستلزمه من تضحيات ، وبشكل يضع حدا
للنفقات غير المنتجة ولشتى انواع التبذير .

٥ - ولتحقيق هذه الاهداف ، لا بد من التخطيط الاشتراكي
الذي تساهم فيه الجماهير مساهمة فعالة .

لكم هو جوهر « اشتراكية » التقرير الايديولوجي . ولا
يمكن بطبيعة الحال « تحويل مجتمع يسيطر عليه النظام
الاستعماري الجديد ، فجأة وبكيفية سحرية ، الى مجتمع
ديموقراطي اشتراكي حقيقي خصوصا وقد اخترنا عن وعي
واقتنا تجنب الاساليب السلطوية البيروقراطية . فلا بد اذن
من مرحلة انتقالية . فما هي معالم هذه المرحلة الانتقالية عند
التقرير الايديولوجي ؟ .

انها تتركز في تحويل القطاع العام وضبط علاقته بالقطاع
الخاص .

١) فالقطاع العام مطروح توسيعه ، بإنشاء صناعات اساسية والتحكم في الوسائل المالية والمبادلات الكبرى ، ومفروض ان يساهم العمال مساهمة فعلية ديموقراطية في تسيير مؤسساته ومفروض ايضا ضمان مراقبة سياسية له حتى لا يتحول « الى وكيل جديد يجعل الاقتصاد الوطني في خدمة قنوات السيطرة الرأسمالية الخارجية » .

٢) ضمان اشراف القطاع العام وتوجيهه للقطاع الخاص هذا القطاع الذي يتكون من الاستثمارات الفلاحية ومصانع المواد الاستهلاكية والتجارة الداخلية، وذلك بتشجيعه وتدعيمه بشكل « لا يعرقل الاختيارات الاساسية » . هكذا ، فعلى القطاع العام ان يساعد « الفلاحين على المستوى المالي والفني » وأن يمد « المصانع الاستهلاكية الخاصة الموجودة الآن بالمواد الاولية وبأدوات التجهيز وبالمنتجات التي تحتاج الى اللمسات الاخيرة » ، وأن يترك لقطاع التجارة المحلية والخدمات العامة دور الوسيط بين القطاع العمومي والمستهلكين .

الاشتراكية المكذوب عليها

في المقدمة ، يقول التقرير الايديولوجي : « ان الاشتراكية واحدة ، كمنهجية وكهدف ، قوامها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل ، يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وجهاز الدولة الذي يكون جهازا في خدمتهم وتحت مراقبة

وعند الحديث عن اختصاره الاشتراكي يقول التقرير
الايدولوجي : « ان المبدأ الاول الذي يقوم عليه تصورنا للبناء
الاشتراكي ، هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمبادلات
الكبرى ، تلك الوسائل والمبادلات التي يجب ان تكون تحت
مراقبة مباشرة من طرف المنتجين (ص ١٤٨) . »

وهكذا ، فان التقرير الايدولوجي لا يلبث ان يتراجع عن
المنطلقات المحددة في مقدمته ، ويقصر الملكية الجماعية في
الاشتراكية على وسائل الانتاج والمبادلات الكبرى فقط . ولكن
ليس هذا هو الاساسي في تزوير الاشتراكية ، انما الاساسي
هو :

١ - ان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمبادلات
بكاملها او الكبرى منها فقط التي يدعيها التقرير ، ليست في
الحقيقة ملكية جماعية ، ان الصيغة التي يأتي بها التقرير
والقائلة بالملكية الجماعية والمؤكد على ضرورة مراقبة المنتجين
لهذه الملكية الجماعية ، توحي بأن ليس هناك اية ملكية جماعية ،
لانه في حال وجود هذه الملكية الجماعية فهذا يعني مباشرة
انها بيد المنتجين يتحكمون فيها بالكامل ولا يراقبونها فقط .
ان ما يعتبره التقرير ملكية جماعية هو ملكية الدولة ، ولكن
دولة من ؟ لا يهم ، ألم يقل التقرير : « ان وجود قطاع عام اليوم
يشكل فعلا جزءا هاما من الانتاجية الوطنية (ص ١٣٨) . »

ومصطلح « القطاع العام » في حد ذاته مصطلح بورجوازي مخادع لانه لا ينطلق من طبيعة الدولة التي تمتلكه هل هي دولة الكومبرادور ام دولة العمال والفلاحين ؟ ان قطاع الدولة الحالي ليس قطاعا عاما او عموميا . انه قطاع دولة الكومبرادور .

٢ - قلنا ان الملكية التي يتصورها التقرير ليست ملكية جماعية . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فانه حتى في حال توفر الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، فليس ذلك وحده هو ما يشكل جوهر الاشتراكية . ان جوهر الاشتراكية هو سيطرة المنتجين، سيطرة البروليتاريا على السلطة السياسية بتخطيطها للدولة البورجوازية وبنائها لجهاز دولتها على اسس الديكتاتورية لتكسير شوكة البورجوازية التي يستمر وجودها بأشكال اخرى ، وعلى أسس الديموقراطية الواسعة تجاه الجماهير الشعبية . وسيطرة المنتجين على وسائل الانتاج ، وهو محو الفروقات بين العمل الفكري والعمل اليدوي وبين المدينة والريف ، عن طريق دمج التعليم بالانتاج وربطه بالجانب التطبيقي ، وعن طريق ضرب البيروقراطية بتوسيع مبادرات الجماهير ، وانتخاب الموظفين وعزلهم في كل وقت وعدم التمييز بينهم وبين العمال العاديين في الاجر . الخ .

ان الاشتراكية الواحدة كمنهج وهدف ليست في الحقيقة الا مرحلة انتقالية نحو الشيوعية ، نحو اضمحلال الدولة ومحو بقايا التفاوت الطبقي وانتهاء اقتصاد السوق نحو :

« لكل حسب حاجته » . وكل من يعتبر الاشتراكية هي المرحلة القصوى والهدف الاخير ، فانه ليس اشتراكيا ابدا الا بالمعنى المردول للكلمة ، بمعنى اشتراكية الاممية الثانية ، والاشتراكية الديموقراطية البورجوازية في عصرنا . لان التوقف عند المرحلة الاشتراكية معناه الرجوع القهقري ، واجهاض صيرورة بناء المجتمع اللاتبقي ، وذلك بالحفاظ على جهاز الدولة وتقويته ، الشيء الذي يؤدي موضوعيا إلى خلق بيروقراطية وتنمية الفروقات بدل محوها بين العمل الفكري واليدوي . وفي النتيجة ، الرجوع بشكل او بآخر الى الرأسمالية . وهكذا ، فانه لا اشتراكية فعلية اذا لم تكن مرحلة انتقالية نحو الشيوعية .

!

في الحقيقة ، ما كنا لندخل هذا النقاش الاستراتيجي البعيد رغم مبدئيته بالنسبة لنا ، في هذا الاطار ، لسولا ان التقرير الايديولوجي يزيغ الاشتراكية في واضحة النهار ، ويدخل في المزايدات اللفظية الفارغة . فما دامت الحركة الماركسية اللينينية المغربية تحدد طبيعة الثورة المغربية بكونها ثورة ديموقراطية وطنية ، فماذا سيخسر التقرير الايديولوجي اذا هرب الى الامام - لفظيا فقط - ونادى بالثورة الاشتراكية؟ خصوصا ان هذه « الاشتراكية » اصبحت تسحر الناس . والتقرير الايديولوجي في الحقيقة لا يؤمن ابدا بثورة اشتراكية . فالثورة الاشتراكية عنده مجموعة تأميمات لوسائل الانتاج والمبادلات الكبرى تقوم بها « دولة المجتمع » ومن هنا فانه طبيعي ومعقول ومنطقي في هذا السياق ان

يعادي التقرير الايديولوجي بشكل مطلق ديكتاتورية البروليتاريا ، ويشوهها بخلطها بالبيريوقراطية ومعارضتها بالديموقراطية . ان ذلك طبيعي ومعقول مادام الهدف الاساسي للتقرير اصلاح دولة الكومبرادور « لتندمج في المجتمع » ، وتحويل طبقة الكومبرادور الى طبقة وطنية تساهم في « البناء الاشتراكي » طبعاً ، هذا اذا اخذنا بجدية اختياره للطريق البرلماني . واذا كان ما يسميه التقرير الايديولوجي بـ « الاختيار الاشتراكي » لا يربطه بالاشتراكية الحقيقية الا العداء ، فماذا يربط هذا « الاختيار » بالثورة الديموقراطية الوطنية ؟

« الاختيار الاشتراكي » للتقرير الايديولوجي والثورة الوطنية الديموقراطية

ان الثورة الاشتراكية تقتضي وتشترط نموا واسعا للقوى المنتجة ، وتفترض تطورا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا عاليا . وبالنتيجة ، فرزا طبقيا متقدما في وضوحه . الشيء الذي لا تتوفر حتى اسسه الدنيا في البلدان التابعة للامبريالية . ان واقع بلادنا كاحدى البلدان التابعة يؤكد :

١ - سيادة نمط انتاج كومبرادوري معد لخدمة الامبريالية بتصدير ما تحتاجه واستيراد ما تنتجه . وأهم مواقعه المعادن والفلاحة التصديرية والسياحة والبناء والصناعات التحويلية والتركيبية . وتتحكم فيه الامبريالية بالدرجة الاولى ، (عن

طريق البنوك والامتلاك المباشر ، وعن طريق القروض والمساعدات والتوجيهات) ، والبورجوازية الكومبرادورية عن طريق دولتها ، وبشكل مباشر في كل هذه المواقع .

ونمط الانتاج الكومبرادوري هذا يجد تكملة الاطار الذي يحدده في : استمرار التجزئة الترابية عن طريق التقسيم او عن طريق الاحتلال الاستعماري المباشر - انتصاب القواعد العسكرية الامبريالية في عدة مناطق مغربية - التواجد الهائل للخبراء الامبرياليين في الادارة والاقتصاد والتعليم والجيش والبوليس - انتشار المراكز الثقافية الامبريالية .

٢ - والنتيجة الحتمية لهذا النظام الكومبرادوري المرتبط بسرقات خيرات شعبنا ومصادرة سيادته الوطنية ، هي تدمير القوى المنتجة واتلافها ، والحكم على الشعب بالمجاعة والامراض والامية . وهكذا ، فالملايين من شعبنا قد حرمها النظام الحالي من وسائل انتاج عيشها (الارض ، الصناعة التقليدية ، الدراسة . .) فبiltrها دون ان يحولها الى بروليتاريا ، وباع جزءا منها الى سوق العمل الامبريالية ، وترك الباقي ضحية البطالة . وهكذا ، فان الطبقة العاملة في ظل النظام القائم محكوم عليها بعدم التوسع وبالتهديد المستمر بالطرد ، وبالاستغلال الفظيع ، والحرمان من ابسط الحقوق . وهكذا ايضا ، فان امكانيات نمو بورجوازية متوسطة وطنية محدودة جدا بسبب سيادة النظام الكومبرادوري وسيطرة الامبريالية . والنتيجة الحتمية

لذلك : انحطاط القدرة الشرائية للجماهير الواسعة .

وعليه ، فان المطروح في هذه الشروط ، ليس ثورة اشتراكية قوامها ديكتاتورية البروليتاريا والملكية الجماعية بوسائل الانتاج ، ومحو الفروقات بين العمل اليدوي والعمل الفكري وبين المدينة والريف ، وتحضير شروط المرحلة الشيوعية وبالتالي فان نقاش الاتحاد الاشتراكي لشعارات الوضع الراهن والموقف من الانتخابات الحالية، في الموضوعات التي سماها : « نقط على الحروف » ، والتي نسي فيها كاتبها ان يضع النقط على الحروف ايضا ، ان نقاش الاتحاد الاشتراكي هذا مصطنع في كثير من جوانبه خصوصا عندما يصور الخلاف المحلي في جزء منه ، على انه خلاف بين من يؤمنون بديكتاتورية البروليتاريا وبين الاتحاد الاشتراكي الذي يؤمن بالديموقراطية .

ان المطروح في شروط بلادنا الموضحة معالمها من خلال كل حلقاتنا الماضية، هو ثورة تهدم سيطرة الامبريالية وحلفائها الكومبرادوريين ، وتبني سلطة الشعب ، وتقيم اقتصادا وطنيا مستقلا ، وبذلك تخلق الشروط الضرورية للانتقال الى الاشتراكية . انها ثورة وطنية تستهدف ضرب الامبريالية في كل مواقعها ببلادنا ، وتحرير كل المناطق المحتلة ، وبناء الوحدة الوطنية الكاملة . وانها ثورة ديموقراطية تستهدف ضرب الكومبرادور واقامة السلطة الشعبية . وبالتالي ، فهي ثورة بورجوازية في جزء اساسي منها ، ولكنها ثورة

بورجوازية بقيادة جديدة ، ومتجهة نحو الاشتراكية .

هذه الثورة لا يمكن ان تنجح في انجاز مهماتها بدون قيادة الطبقة العاملة المستقلة ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا والوثيقة التحالف مع الفلاحين الفقراء ، وسائر الفئات والطبقات الشعبية المعادية للكومبرادور والامبريالية . وما نعتقد اننا مضطرون من جديد ، بعد عشرات التجارب خارج الوطن وتجارب الوطن ، وبعد اتضاح الرؤية حول مؤهلات البورجوازية المتوسطة والصغرى ، للبرهنة على ان نجاح الثورة الديموقراطية رهين بقيادة الطبقة العاملة لتحالف الشعب .

فشروط نشأة البورجوازية المتوسطة وهشاشة مواقعها في كل المجالات ، واعتمادها على استغلال عمل الآخرين ، يجعلها متذبذبة بين الكومبرادور والامبريالية ، وبين الشعب الكادح ، حسب موازين القوى الفعلية في الساحة غير قادرة على النضال لتحقيق مصالحها كطبقة ، فبالاخرى تحقيق مصالح الشعب .

اما البورجوازية الصغرى ، رغم احساسها الحاد بظلم النظام القائم ، وقدراتها الكبيرة في النضال ، فان تعدد فئاتها ، والخلافات غير البسيطة بين شرائحها ، بالاضافة الى تعلق اغلب فئاتها بالملكية الخاصة ، وتقديسها للدولة ، وما ينتج عن ذلك من انقسامها حول اتجاهات سياسية اصلاحية ، او

انقلابية بلانكية ٠٠ الخ ، يجعلها غير مؤهلة لقيادة تحالف الشعب نحو انجاز مهام الثورة الديمقراطية ٠ ونحن نميز طبعا بين الاستيلاء على السلطة ، وبين انجاز مهام الثورة الديمقراطية الذي يعني في التحليل الاخير تدشين المرحلة الاشتراكية ٠

وتبقى الطبقة العاملة طبقة المستقبل ، المرتبطة بالانتاج الحديث ، والمتجمعة في ظل شروط واحدة ، والتي لا يمكن ان تحل مشاكلها بدون العمل الجماعي ، والتي لا تملك ولا يمكن ان تملك وسائل الانتاج بشكل فردي ٠ وهذه الطبقة وثيقة الارتباط بباقي الفئات والطبقات الكادحة ، بالفلاحين الفقراء وبالفئات السفلى من البورجوازية الصغرى ، وبأشباه البروليتاريا وذلك نتيجة لظروف نشأتها (الطبقة العاملة) ، ولشروط الاستغلال والتهديد الدائم بالبطالة ٠

ان هذه الطبقة ، رغم ضعفها العددي ، مؤهلة لقيادة تحالف الشعب نحو الثورة الديمقراطية ، ومهيئة لضممان استمرارها وانتقالها الى الاشتراكية ٠

مهام الثورة الديمقراطية :

تحدد ارضية الحركة الماركسية - اللينينية المغربية مهام الثورة الديمقراطية الوطنية عبر مرحلتين :

المرحلة الاولى : حيث يتوجه رمح الثورة لضرب

الامبريالية والكومبرادور عبر انجاز المهام التالية :

— تحطيم دولة الكومبرادور بالعنف الثوري ، لانها تقوم على العنف الرجعي وتمارسه في كل لحظة ضد الشعب ، وبناء السلطة الديمقراطية الوطنية التي تمثل فيها الطبقات الوطنية بقيادة الطبقة العاملة .

— استمرار تحرير وتوحيد كل الوطن المغربي .

— انجاز الثورة الزراعية بمصادرة اراضي كبار الملاكين العقاريين ، وتوزيع الاراضي على الفلاحين الفقراء وبدون أرض وبتحرير الفلاحين من كل القيود والديون التي كبلتهم بها دولة الكومبرادور . وبتشجيع اقامة الملكية التعاونية وتطوير مكننة الزراعة ، وتوجيهها لخدمة الشعب والاقتصاد الوطني المستقل عن الامبريالية .

— تأميم الشركات الكبرى والبنوك والمناجم والتجارة الخارجية وقلب هيكله الاولويات التي حافظ عليها الكومبرادور وذلك في اتجاه بناء قاعدة التصنيع وتطوير القوى المنتجة .

— تحطيم آلية التعليم التبعية بدمقرطته وتعريبه وعلمنته وفتح باب الثقافة الواسع للجماهير ، وذلك بخلق تعليم مشبع بالروح الطبقية ، مندمج بالتطبيق والممارسة العملية ، مرتبط بأشد الارتباط بالانتاج ، مفتوح في وجه الجماهير الشعبية ، لا لنخبة محدودة .

– الابقاء على الانتاج الرأسمالي الوطني ، والانتاج
البورجوازي الصغير تحت اشراف وتوجيه القطاع الاشتراكي .
المرحلة الثانية : في اطار تطور صيرورة الانجازات
السالفة ، التي تقتضي درجات عالية من التعبئة الجماهيرية
على كل المستويات وفي كل المواقع ، يجري دفع العملية
ديموقراطيا ، بالاقناع ، باعطاء الدليل ، بتوسيع دور وقدرات
الطبقة العاملة من اجل :

– تغليب وجود الطبقة العاملة في السلطة للوصول الى
ديكتاتورية البروليتاريا .

– تحويل القطاع الرأسمالي الوطني الى قطاع اشتراكي ،
وملكية الارض الى ملكية جماعية .

وهكذا ، فكما أنه لا اشتراكية حقيقية اذا لم تكن مرحلة
نحو الانتقال الى الشيوعية ، فكذلك لا ثورة ديموقراطية وطنية
اذا لم تكن مرحلة نحو الانتقال الى الاشتراكية .

لنعد الان الى مجمل « الاختيار الاشتراكي » للتقرير
الايدولوجي .

انه يتضمن – كما رأينا – في حده الاقصى اصلاحا
زراعيا يقتصر في جوهره على تحديد ملكية كبار الملاكين
العقاريين . وهذا الاصلاح بهذا الشكل ليس من شأنه أن
يوجه ضربة قاضية لهؤلاء الملاكين الذين يشكلون العمود

الفكري للطبقة السائدة • ويتضمن أيضا : تأمين وسائل الانتاج والمبادلات الكبرى ، ويبقى على الرأسمال الوطني ، ويؤكد على تعميم المعرفة • والحقيقة أن جزءا أساسيا من هذه الاجراءات وخصوصا التأمينات ، تندرج ضمن مهام الثورة الديمقراطية في مرحلتها الاولى ، طبعا اذا أخذناها على حدة • ولكن اذا أخذ « الاختيار الاشتراكي » ككل ، فاننا سنجد في طلاق كامل مع الثورة الديمقراطية الوطنية • وذلك نظرا :

– لكونه يقفز على طبيعة السلطة ، ويحلم باصلاح جهاز الدولة الكومبراطورية على طريق الديمقراطية ، الشيء الذي يبقى وهما خالصا •

٣ ان الجوهر في الثورة الوطنية الديمقراطية ، هو سلطة الشعب بقيادة الطبقة العاملة •

٢ – لكونه، نتيجة لما سبق، يعارض قيادة الطبقة العاملة المستقلة لتحالف الشعب ، ويستبدل ذلك بوضع الشعب كله في كفة واحدة ، وفي سلة واحدة • هذا من حيث الظاهر ، ومن حيث الجوهر : تكريس قيادة البورجوازية المتوسطة والصغرى • هذه القيادة التي لن تصل الى انجاز مهام الثورة الديمقراطية •

٣ – لكونه في العمق ، لا يطرح مجموعة تأميناته في هدف الوصول الى التأمين الكامل ، الملكية الجماعية لوسائل

الانتاج والمبادلات . بعبارة اخرى ، لكونه يؤمن بخلود القطاع
الرأسمالي الوطني ، لا يتحوله الى القطاع الاشتراكي . هذا
رغم أن هذه التأميمات ، بالتوجيه الذي يطرحه التقرير ، تبقى
مستحيلة بدون اسقاط الطبقة السائدة . أما الكلام الكثير الذي
يحشده التقرير الايديولوجي حول أن « اختياره الاشتراكي »
سيضع حدا لكل استغلال او استلاب وسيضع حدا لكل فرق
بين المدينة والريف . فكلام مغالط : فبالاصلاح الزراعي
الذي يطرحه لن يقضي على الملاكين الكبار . والتأميم لن
يقضي على الرأسماليين الوطنيين ، فمن أين يعيش هؤلاء اذا
لم يكونوا يعيشون من استغلال عمل الاخرين ، هذا اذا لم
نطرح الالم والخطر ، وهو استمرار دولة الكومبرادور ، وفي
أحسن الاحوال ، دولة البورجوازية الوطنية ، الشيء الذي
سيبقي العمال مجرد بائعي قوة العمل ومنتجي فائض القيمة .

وعلى كل حال ، فان أي أحد لا يتوهم انتهاء الاستغلال
في عهد الثورة الديمقراطية الوطنية بشكل مطلق ، ولكن
الاكيد هو تدشين صيرورة الغائه .

أما ما يسميه التقرير بالمرحلة الانتقالية ، فليس
الا طوباوية اصلاحيية ، قريبة من أطروحة حزب التقدم
والاشتراكية رغم اختلاف الاسماء ، حول المراهنة على تحول
الكومبرادور الى طبقة وطنية ، تقوم دولته بتأميم مصالح
الامبريالية ، وتتوجه الطبقة نحو القطاعات المنتجة ، ملتزمة بـ
« الاخلاق ، الفاضلة » .

١ وذلك يناقض تماما تلك الخلاصة التي كان قد خرج بها التقرير الايديولوجي حول الدور التاريخي لطبقة الكومبرادور الذي لن يكون غير خدمة الرأسمال امبريالي . هذه الخلاصة التي من كثرة ما تنكر لها التقرير فيما بعد ، أصبحت عبارة عن هفوة لسان أفلتت منه بدون وعي .

وإذا كان « الاختيار الاشتراكي » للتقرير الايديولوجي ليس ثورة اشتراكية ، وليس ديموقراطية وطنية ، فما هو إذن ؟ انه في جوهره رأسمالية الدولة .

الاختيار الاشتراكي ورأسمالية الدولة

وهكذا ، فإن « الاختيار الاشتراكي » للتقرير الايديولوجي في جوهره ، هو تعبير مكثف عن مجمل طموحات البورجوازية المتوسطة وبعض الشرائح العليا للبورجوازية الصغرى في ازاحة القيود والعراقيل المنتصبة في وجهها ، عراقيل وقيود الامبريالية والكومبرادور ، وفتح المجال أمامها لتسيطر على المجتمع . وذلك عن طريق تسخير جهاز الدولة ليؤمم وسائل الانتاج والمبادلات الكبرى . ان هذا « الاختيار الاشتراكي » يهدف الى اطلاق يد البورجوازية المتوسطة في الريف بتحديد ملكية كبار الملاكين ، وتحرير البورجوازية المتوسطة الحضرية في التجارة والصناعة عن طريق تأميم التجارة الخارجية التي يسيطر عليها الكومبرادور الامبريالية ، وتأميم البنوك والشركات الكبرى التي تضيق الخناق على المشاريع المتوسطة

ومن ثمة ، تقديم الدعم والتشجيع من طرف الدولة اليها . أي السيطرة على المجتمع عن طريق « القطاع العام » والقطاع الخاص . وهذه الدولة المفروض أن تنجز هذه الخطوات ، وتفتح الطريق لتطور رأسمالي عرقته سيطرة الامبريالية والكومبرادور . هذه الدولة هي دولة البورجوازية المتوسطة بالاساس وبعض شرائح البورجوازية الصغرى . وبالتالي ، فإن سيطرة البورجوازية المتوسطة على الدولة ، وفي اتجاه تحقيق الاختيارات التي حددها التقرير الايديولوجي ، وتبقى وهما من الاوهام اذا اعتمدت على «الديموقراطية» أي بصريح العبارة : على الخط البرلماني . فهل هناك طريق آخر ؟ !

وغنى عن البيان ، بعد عديد من التجارب على الصعيدين العربي والعالمي ، أن نؤكد على أن رأسمالية الدولة ، رغم توجيهها ضربات للرأسمال الامبريالي والكومبرادوري ، فإنها لن تنجح في الاستقلال الكامل عن الامبريالية . بل سرعان ما تعود الى أصلها : البورجوازية التقليدية . لأنه لا استقلال عن الامبريالية دون ثورة ديموقراطية وطنية ، ولا ثورة ديموقراطية وطنية اذا لم تكن مرحلة للانتقال الى الاشتراكية . وغنى عن البيان أيضا « أن الشيء الذي يتغير في حالة بورجوازية الدولة هو أن ملكية وسائل الانتاج الكبرى بدل أن تكون فردية كما كانت في الماضي ، تغدو ملكية جماعية لمجمل الطبقة السائدة . أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فالواقع سيستمر كما كان عليه من قبل كطبقة تباع قوة عملها ، ومفصلة كلية عن وسائل عملها وعن منتوجها ، وكطبقة مقموعة سياسيا وايديولوجيا » (٢٣ مارس العدد الثالث - مارس ١٩٧٥) .

خاتمة :

وهكذا نكون قد ناقشنا أهم محاور التقرير الايديولوجي وقد تبين لنا خلال النقاش ، أن التقرير ، باعتباره تكتيكا لطموحات البورجوازية المتوسطة والشرائح العليا من البورجوازية الصغيرة في بناء نظام رأسمالية الدولة ، ينطلق من هذا الهدف ، ويحاول لوى عنق التاريخ والواقع ليخدم هذا الهدف .

— فالدولة ، لا تمثل طبقة أو تحالفا طبقيًا أو فئة اجتماعية ، والدولة هي ملك للمجتمع ، وهي كل شيء ، وهي قادرة على كل شيء . وبذلك يحقق التقرير مبتغاه ، في الانطلاق من خصوصية مجتمعنا ، وفي ترشيح الدولة لتقود بناء « اختياره الاشتراكي » ، أي رأسمالية الدولة .

— والشعب ، في الماضي ، وفي الحاضر ، كل واحد ، موحد المشاكل ، موحد الاهداف ، باستثناء « المحظوظين » . وعليه ، فالدولة الخاطئة التي يوجهها « المحظوظون » لفائدتهم يجب اصلاحها لتخدم هذا الشعب كله . وبذلك يغطي التقرير

اختياراته ، ويستر طبيعة الدولة البورجوازية التي يحلم بها
ببساطة « الشعبية » ، واختياراته البورجوازية ببساطة
« الاشتراكية » .

- ١٠ - وفي هذا السياق ، عادى التقرير الايديولوجي
الاشتراكية منها ، حيث استبدل المنهج المادي التاريخي
الجدلي بمنهج انتقائي تبريري ، خليط بين بعض النتف العلمية
وبين أكوام من التفسيرات المثالية والمغالطة . وعادى
الاشتراكية هدفا حيث حولها الى رأسمالية دولة .

سلسلة دليل المناضل

تهدف سلاسل دليل المناضل التي تقدمها دار ابن
خلدون للقاريء العربي الى تقديم خلاصة مبسطة قدر
الامكان لمختلف فروع المعرفة بمنهج علمي تقدمي .

وتشمل هذه السلاسل على :

- ١ - سلسلة : في النظرية
- ٢ - : تجارب اشتراكية
- ٣ - : تجارب حزبية
- ٤ - : تجارب حركات التحرير الوطني
- ٥ - : المكتبة الاقتصادية
- ٦ - : المكتبة الادبية
- ٧ - : دراسات عربية